((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-11-16

((((الخبر))))

رئيس لجنة الأقتصاد يلتقي بعدد من المستشاريين الماليين والأكاديميين والمختصين في مجال الموازنة

ألتقى النائب جواد البولاني رئيس لجنة الأقتصاد والأستثمار، بحضور السادة النواب اعضاء اللجنة يومي الاحد والأثنين-15 16/11/2015بالمستشار الاقتصادي لمجلس الوزراء عبد الحسين العنبكي ورئيس الجمعية العراقية للمحاسبين عادل الحسون وعدد من المستشارين والماليين والاقتصاديين والأكاديميين في مجال الموازنة ، لمناقشة بنود موازنة 2016.وبين رئيس اللجنة النائب جواد البولانيخلال اللقاء أن موازنة العراق لعام 2016 تختلف عن موازنات الأعوامالسابقة من حيث شحة الإيرادات يقابلها عدم القدرة على ترشيد الإنفاقات ، يضاف لها نفقات أمنية لا يمكن بأي صورة المساس بها لأهميتها في إدامة زخم المعركة مع عصابات داعش الإرهابية ، الأمر الذي تسبب برفع سقف العجز إلى أكثر من 22 مليار دولار. وتابع البولاني أن لجنته بصدد إضافة بعض البنود على الموازنة والتي من شانها تقليل حجم العجز ، وتعظيم الموارد غير النفطية عبر إعادة النظر بالرسوم والضرائب والجباية على الخدمات ، فضلا عن تقليص نفقات غير الضرورية التي يجب التخلي عنها في ظل الأزمة المالية التي يمر بها بلدنا. وناقش الحضور بنود الموازنة بشكل تفصيلي وشددوا على أهمية رفع بعض الفقرات التي عالجتها قوانين أخرى وتضمين الموازنة فقرات لإلزام الحكومة على تفعيل قوانين حماية المنتج الوطني ومنع استيراد البضائع المنتجة محليا بهدف الحد من هدر العملة الصعبة على الاستيراد والاستفادة من هذه الأموال في خلق فرص صناعية وزراعية جديدة لتنعكس إيجابا على تحسين الواقع المعيشي للفرد العراقي وتامين فرص عمل للشباب. وتستعد لجنة الاقتصاد والاستثمار بالاشتراك مع اللجنة المالية رفع قانون الموازنة العامة لسنة 2016 للقراءة الثانية خلال الأيام القليلة المقبلة ، حيث خصص للموازنة 106 تريليون دينار، فيما تقدر حجم إيرادات الموازنة بحسب ما ورد في هذا القانون بأكثر من 83 تريليون و444 مليار دينار ، بحسب سعر بيع للنفط بلغ 45 دولار / برميل .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-11-18

((((الخبر))))

لجنة الأقتصاد والأستثمار تلتقي بوزير الصناعة والمعادن لبحث ملف شركات التمويل الذاتي

ألتقت لجنة الصناعة المصغرة والمنبثقة عن لجنة الأقتصاد والأستثمار والمسؤولة عن حل ملف شركات التمويل الذاتي برئاسة النائب عبد الكريم النقيب يوم الاربعاء 2015/11/18 بوزير الصناعة والمعادن السيد محمد صاحب الدراجي والوفد المرافق له، لبحث مشكلة هذه الشركات. وأكد النائب النقيب خلال اللقاء الذي عقد في مقر اللجنة ان الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلد حاليا نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتزامنها مع الحرب التي يخوضها بمواجهة عصابات داعش الإرهابية، تجبرنا على استغلال كامل طاقاتنا وإيجاد حلول مناسبة وعملية للمشاكل التي تعانيمنها قطاعاتنا الاقتصادية وبخاصة الصناعية.ودعا النقيب الى ضرورة الإسراع في حل مشاكل شركات التمويل الذاتي التابعة لوزارة الصناعة والمعادن عبر سلسلة من الإجراءات والتوصيات التي سبق وان توصلت إليها اللجنة المكلفة بدراسة الموضوع بالتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مشيرا إلى أن إعادة تفعيل الصناعة يعني الحد من هدر الأموال على استيراد البضائع وخلق فرص عمل إضافية وسد حاجة السوق وعودة الصناعة كجهة ساندة لميزانية الدولة التي لازالت معتمدة على موارد النفط فقط .من جهته كشف وزير الصناعة والمعادن محمد الدراجي عن وجود مافيات داخلية وخارجية تنفذ سياسات تتمحور حول الإبقاء على العراق متخلفا صناعيا لضمان بقاءه معتمدا على الاستيراد والذي وصلت مبالغه خلال المرحلة التي تلت العام 2003 لأكثر من 300 مليار دولار إي ما يعادل 51% من عائدات العراقالنفطية.واكد الدراجي أنه يسعى حاليا لتنفيذ توصيات اللجنة المشتركة، وبعضها تحقق فعلا عبر مسودة قانون الموازنة الذي نص على تحويل رواتب الشركات الممولة ذاتيا إلى الميزانية بعد أن كانت قروض تقدمها المصارف الحكومية والتي لم تعد قادرة على الاستمرار بهذه العملية، واضافسنجبر الشركات على الإنتاجوالوصول تدريجيا لمرحلة الربحية أو على الأقل سد التكاليف، ومن الحلول الأخرى مكافحة الحلقات الفاسدة التي تعرقل استثمار الشركات من قبل القطاع الخاص. ودعا الدراجي إلى إيجاد حل لمشكلة تسويق المنتج الوطني حيث أن وزارته تجد صعوبة في تسويق المنتج على الوزارات وحتى داخل الأسواق لتعمد بعض الجهات عدم تطبيق قوانين حماية المنتج والتعرفة الكمركية.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-11-22

((((الخبر))))

تقرير لجنة الاقتصاد والاستثمار حول الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنة 2016

المقدمةلم تعد الموازنة مجرد تشريع لإضفاء الشرعية على النفقات والإيرادات بل هي خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة سنة ويتم تقدير النفقات على ضوء الأهداف التي تسعى إليها الحكومة لتنفيذها وتعتبر الموازنة برنامج حكومي سنوي يعبر عن توجهات الدولة وتترجم بصورة رقمية. ومن خلال الموازنة يمكن الكشف عن مختلف الفعاليات والنشاطات للدولة ويتم ذلك عن طريق تحليل أرقام الإيرادات والنفقات لذا تعتبر الموازنة أداة رئيسية تتمكن الدولة من خلالها تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية ، كمل تعتبر الموازنة أداة للتخطيط والرقابة والتقييم. وللموازنة وظائف أخرى أساسية مثل ضبط السياسة المالية للدولة وتحقيق أهدافها وتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والتنموية ، ومن أهم الملامح التي تميز الموازنة العامة الحديثة في الدول المتقدمة عن الموازنة العامة التقليدية في الوقت الحالي هو صلة الموازنة الوثيقة بالاقتصاد ، أما موازنة العام 2016 التي جاءت من الحكومة تفتقر إلى الأهداف الاقتصادية التي أكدت الحكومة على تنفيذها من خلال برنامجها الحكومي الذي طرحته في عام 2014 عند تشكيل الحكومة. وقد عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار عدة اجتماعات مع مختصين وخبراء وأساتذة جامعات ومستشارين لمناقشة الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنة 2016 وقد لاحظت اللجنة ضرورة تقديم تقريرها متضمن ملاحظات وتوصيات اللجنة حول الموازنة والتأكيد بالدرجة الأولى على ضرورة دعم القطاع الخاص والدفع باتجاه إيجاد موارد أخرى للدولة من غير النفط ودعم قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة وقطاعات أخرى .وقد اظهرت جملة المناقشات التحديات الاتية -1-:تفكك منظومة صنع السياسات العامة مما يجعل من الموازنة لاتستجيب لاولويات الرؤي الاسترانيجية كما هي مثلا في البرنامج الحكومي وحزم الاصلاح الاقتصادية وخطط التنمية -2.شكلت حصة الزراعة والصناعة والموارد المائية نسب متدنية في النفقات الاستثمارية وعليه يجب اعادة النظر بتوزيع التخصيصات القطاعية ذات الصبغة الانتاجية لتنويع موارد الاقتصاد العراقي -3.شكلت حصة التعليم والتربية والصحةنسب متدنية في الانفاقات الاستثمارية وهذا يؤشر بقاء العراق بعيدا عن مسار التنمية البشرية المستدامة حيث الانسان غاية التنمية ووسيلتها وهي معززة للكرامة الانسانية ومجسدة للحقوق والامن الانساني -4 لابد ان يكون العراق في موقع من مواقع التصنيف الدولي الذي يعكس تراتبية العراق في السلم الدولي للتنمية وهذا يتطلب اعادة توزيع تخصيصات الاستثمار بما يضمن موقع العراق خصوصا بعد اعلان الاهداف الدولية للتنمية المستدامة للمدة (2015 -2030)من قبل الامم المتحدة -5. نطالب بموازنة مدارة باهداف وعدم الاعتماد على نمطية الموازنات السابقة التي لم تحقق هدفا اقتصاديا او تنمويا وهذا يمكن العراق ان يعلن عن هوية اقتصادية انتاجية جديدة للعراق بعيدا عن الهوية الريعية -6 .الموازنة هي أرقام ناطقة للحقائق تعكس حركة وتوجه ومسار الدولة والانجاز الاقتصادي المتحقق ، لذا من الضرورة تحويل النفقات بعد ترشيدها إلى حقائق ومنجزات اقتصادية يلتمسها الجمهور من خلال الحرص على التمعن والتدقيق في كثير من تفاصيل الانفاقغير الضرورية والتي بالامكان ضغط مصروفاتها واستبعاد فقرات كثيرة منه.ملاحظات عامة:أولا - سبق وأن تم تثبيت عددمن الملاحظات على الموازنات العامة للدولة للسنوات السابقة ، ولم يتم الأخذ بها او اعتمادها عند إعداد الموازنات اللاحقة ومنها-:أ- عدم وضوحالتخطيط والأهدافي الموازنة العامة لعام 2016 والأعوام السابقة وهذا مؤشر على عدم استفادة القائمين على رسم سياسة الدولة وإعداد الموازنة من الدروس والتجارب السابقةب- عدم إعطاء الأهمية للأهداف الاقتصادية التي أكدت عليها الحكومة في برنامجها الحكومي للأعوام 2014 -2018 في الموازنة العامة لعام 2016 . ت- لم تتبع وزارة المالية خاصة والوزارات عامة الشفافية في إعلان البيانات المالية متمثلة بالإيرادات والنفقات والحسابات الختاميةعبر موقعها الرسمي ليتسنى لكل المعنيين الاطلاع عليها ومتابعتها ومراقبة أداءها . ث-لم تلتزموزارة المالية بما ورد في قانون رقم 95 لسنة 2004 (القسم 11) فقرة في تقديم الحسابات الختامية والتقارير المالية وتقارير الديوان الرقابة المالية إلى مجلس النواب للسنوات السابقة 2004- 2005 التي لم تتم فيها التسويات المالية. ج- لم تقدم وزارة المالية البيانات المالية الاتحادية طبقا لمحتوى وتصنيفات معايير المحاسبة الوطنية والدولية مما تتيح للمشرع رؤية عند إقرار الموازنة ومنها .1 -:تقرير ديوان الرقابة المالية .2الرصيد الافتتاحي والختامي لحساب الخزينة الموحد وخلاصة عن حركة الحساب خلال .3 السنة المالية .4.تقرير الانحرافات بين الإيرادات المستحصلة والمخمنة والمصروفات الفعلية والاعتمادات المخصصة .5.تقرير عن اقتراضات الحكومة الاتحادية للسنة المالية وإجمالي الدين الخارجي والداخلي بما فيها حوالات خزينة جمهورية العراق عبر المسدد بضمنها الدفعات المتأخرة .6.تقرير عن الإنفاق من الاحتياطي الطوارئ .7. تقرير عن الضمانات الصادرة من الحكومة الاتحادية خلال السنة المالية .8.تقرير يقدمه وزير المالية عن جميع القروض والضمانات الصادرة من الإقليم والمحافظة غير المنتظمة في إقليم ومجلس المحافظة .9. المبالغ غير المسددة عن العقود الاستثمارية .10.الاستقطاعات المستحقة عن العقود .11.الاعتمادات وخطاباتالضمان التي رصدت لها الأموال ولم تستلم السلع والبضائع والخدمات الخارجية الخاصة بها .12.أرباح المشاركات الدولية بأنواعها غير الموزعة

وغير المستلمة .13.تقرير الإعانات والتبرعات والهبات والمنح .14.كشف بالمشاريع الاستثمارية تعده وزارة التخطيط يوضح فيه نسب الانجاز المادي (الفني)موزعة قطاعيا وجغرافيا وإداريا .15.كشوفات بمفردات السلف والأمانات .16. كشف بالمركز المالي وكشف بالإيرادات والمصروفات .17.الموازنة النقدية للحكومة .18.طريقة استخدام فائض الموازنة ووسائل تمويل عجز الموازنة .19حساب العائدات النفطية .20قواعد عمل السياسة المالية .21إطار الاقتصاد الكلي والافتراضات التي أعدت على أساسها الموازنة .22السياسات الجديدة على الموازنة وتأثيرها المالي .23المخاطر المالية .24استخدامات احتياطي الطوارئ .25تقرير الوضع الاقتصادي والمالي وأساليب ونتائج الخطط الاقتصادية .26إجمالي ديون الحكومة .27 التقديرات التي تطرأ على الموازنة خلال السنة المالية .28الخطة المالية للقروض والضمانات .29 إي كشوفات وجداول تتطلبها البيانات الماليةثانيا- أكدت الحكومة في برنامجها الحكومي للسنوات 2014 --2018 على دعمها للقطاع الخاص وتشجيعه وحمايته وضرورة الانتقال بالاقتصاد العراقي من اقتصاد أحادي المصدر إلى اقتصاد متنوع يلعب فيه القطاع الخاص دوراً مهماً في دفع عجلة التقدم وتحقيق التنمية .إلا إن الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2016 خالية من إي تطبيق على ارض الواقع ، فالقطاع الخاص وبعد مرور (12) سنة على سقوط النظام البائد وبعد تنفيذالموازنات السابقة، لا يزال قطاعاً بعيدا عن مواكبة التطور ويفتقر إلى المهارات الإدارية والفنية وإلى رؤوس الأموال الكافية والخبرة المتراكمة ، لذلك لم تنهض الحكومة بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية ولا أن تحقق التنمية الاقتصادية المنشودة لذا على الدولة دعم القطاع الخاص عمليا وفعلياً ويتم ذلك من خلال ما يلي --: تفعيل قوانين حماية المنتج الوطني من منافسة السلع الأجنبية والتي اقرها مجلس النواب وفي مقدمتها قانون التعريفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010 -. منح القروض الميسرة ورفع سقوفها وتخفيض فوائدهاوتمديد فترة السداد بما يتلاءم وحجم المشاريع -. زيادة أسعار الفائدة المعتمدة حاليا لتشجيع المواطنين على الادخار والإيداع -.توفير الطاقة الكهربائية ومادة الوقود بمختلف أنواعها لمعامل ومصانع وورش القطاع الخاص بأسعار مدعومة من قبل الدولة - .تقديم كل ما يمكن من حوافز وتسهيلات فنية ومالية للمستثمرين المشهود لهم بالخبرة المتقادمة والقدرة المالية ممن هم خارج العراق -. التنسيق لربط القطاع الخاص الوطني بالأجنبي لزيادة فعالية القطاع الخاص الوطني ليكون ظهيرا للصناعات الوطنية في كل مجالاتها -.الاستمرار في توفير الأمن والاستقرارللمواطنين والقضاء على الإرهاب وتعزيز سيادة القانون -. إعفاء القطاع الخاص من كافة أنواع الضرائب والرسوم المفروضة على الإنتاج والدخل والسماح له باستيراد المواد الأولية والمكائن والآلات ومتطلبات الإنتاج الأخرى معفاة من الرسوم والضرائب الكمركية لفترة (10) سنوات قادمة. ملاحظات لجنة الاقتصاد والاستثمار حول بعض ما ورد في مواد الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية/ 2016الفصل الأول (الإيرادات)المادة -1- ب- مقترح لجنةاحتساب الإيرادات المتحققة من تصدير النفط الخام على أساس سعر قدره 40 دولار للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره 3,2 مليون برميل / يوم. الفصل الثاني (النفقات والعجز)المادة (2) أولا- النفقاتالفقرة ج- تقترح اللجنة تعديل المادة كالآتي: (يخصص نسبة 1% من الموازنة العامة لاحتياطي الطوارئ) لكون الظروف التي تواجه العراق اكثرها طارئة وهذه التخصيصات تشمل كل ما يظهر من حالات طارئة وغير مذكورة في الموازنة العامة بعد المصادقة عليها.ثانيا – العجز أ- تقترح اللجنة وحسب قانون الإدارة المالية رقم (5) لسنة 2004 إن لا تتجاوز نسبة العجز عن 7% . والسماح للحكومة بالاقتراض الداخلي وان يكون الاقتراض الخارجي مشروطاً بموافقة السلطة التشريعية لكل قرض على حدة ، وان يوجه الاقتراض الخارجي لاغراض تمويل مشاريع الموازنة الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصاديةحصرا.هـ -مقترح لجنةوتكون الفقرة كالآتي - يخول مجلس الوزراء لتنفيذ المشاريع الاستثماريةبالدفع الآجل بما لا يزيد عن مبلغ 5 مليار دولار وترفق وزارتي المالية والتخطيط جداول بالمشاريع حسب الاولويات بشرط ان تخصص هذه المبالغ بسنة التسديد - .المادة -3- مقترح اللجنةحذفالمادة - المادة -4- مقترح اللجنة حذف الفقرة – أ --المادة -8- مقترح اللجنة إضافة عبارة (مع مراعاة محرومية المناطق في تلك المحافظات) -. المادة -9- يحتاج توضيح وتفسير لمعنى الإنفاق الفعلي الذي ورد الفقرة – ثانيا – من هذه المادة . وتقترح اللجنة دمج المواد (9،10،11 ، 20) لأنها مختصة في موازنة إقليم كردستان -. المادة – 14- تقترح اللجنة إن تقدم وزارة المالية جداول بالسلف التي فيها شروط الإطفاء لغرض تسويتها وعدم تكررها للسنوات اللاحقة وبعكسه سوف تعرض الجهات ذات العلاقة الى المساءلة القانونية والتبعات القانونية ، اما السلف التي تتوفر فيها شروط الاطفاء فعلى وزارة المالية وديوان الرقابة المالية ارساله بجداول مع اسباب المخالفات لعرضها على مجلس النواب -. المادة -15- تقترح اللجنة إن تقرأ المادة كالآتي (تلتزم جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم بتنفيذ قانون الاستثمار رقم13 لسنة 2006 وتعديلاته ويتعرض المخالف او المتجاوز للمساءلة القانونية والتبعات الإدارية , وعلى مجلس الوزراء تقديم خارطة استثمارية للقطاعات كافة ترفق مع مشروع الموازنة - . المادة-16 - هذه المادة تتكرر في كل سنة والاجدر وضعها ضمن قانون يحفز الدوائر على الاكتفاء الذاتي من مواردها وتحديد نسبة من هذه الايرادات كحوافز للعاملين في هذه الدوائر -.المادة -18- مقترح اللجنة حذف المادة . لأنها عملية حسابية قيدية ولا يحتاج درجها في مشروع قانون الموازنة - . المادة -19- مقترح اللجنة حذف المادة لانها تتعارض مع القانون -. المادة -21- مقترح اللجنة حذفها كونها مادة ليس لها علاقة بالموازنة وهل هذه الهيئة لها خصوصية بان تكون لها موازنة خاصة بها تقيد الايرادات والانفاق ثم

تصادق عليها وما هي الجهة الرقابية التي تشرف على هذه العملية -.المادة -22- مقترح اللجنة حذفها كونها إجراءات تتم بقرار مجلس الوزراء وليس مجلس النواب -. المادة -23- مقترح اللجنة حذفها كونها مادة لا تصلح لان تكون مادة قانونية في إجراءات إدارية - . المادة -24- مقترح اللجنة حذفها كونها مادة غير واقعية ولم تظهر مصداقية في تنفيذها في السنوات الماضية - . المادة -25- مقترح اللجنةتعاد صياغتها ولتكون كالاتي -: أ- استمرار فرض ضريبة المبيعات وتقيد ايراداً للخزينة العامة على ان يتم العمل في ضوء التعليمات النافذة وبالشكل الاتي -- نسبة 20% على كارتات تعبئة الهاتف النقال وشبكات الانترنت من قيمة الكارت -. نسبة 300% على المشروبات الكحولية والسكائر -. استيفاء مبلغ مقطوع (15) الاف دينار عن كل تذكرة سفر في جميع المطارات العراقية للرحلات الداخلية -. استيفاء مبلغ مقطوع (30) الاف دينار عن كل تذكرة سفر في جميع المطارات العراقية للرحلات الخارجية -. المادة -26- إعادة النظر بالرسوم والضرائب من قبل وزارة المالية - . المادة - 27- تكون نسبة التخصيص ناتج كري الأنهر 100% بدلا من 50% لوزارة الموارد المائية - .المادة -28- تقترح اللجنة إن تضاف فقرة (تستمر المصارف القطاعية بإقراض المواطنين) -.المادة – 29- تقترح اللجنة إن يكون لمجلس الوزراء حق الإيعاز إلى البنك المركزي بشان إصدار حوالات الخزينة أو سندات الخزينة بدلا من رئيس الوزراء ووزير المالية ، وذلك لكون البنك المركزي الجهة الرسمية الوحيدة المعنية بإدارة السياسة النقدية كوكيل للحكومة -. المادة -30- تقترح اللجنة حذفها كون مجلس الوزراء اصدر قرار بشأنها - . المادة – 31- تحذف كلمة (السنة اللاحقة) وتستبدل بالسنة (الحالية) -.المادة - 32- تقترح اللجنة الغاءها لانها اذا طبقت سيعلن صندوق التقاعد عن افلاسه خلال عام ويستمر الصندوق بدفع رواتب الموظفين الذين يدفعون استقطاعات تقاعدية اما بقية المتقاعدين فرواتبهم على الخزينة - . المادة -33- تقترح اللجنة حذفها كونها خاضعة لاتفاقات سياسية -. المادة -34 -تقترح اللجنة عدم نقل المشاريع الغير مكتملة من الوزارات إلى المحافظات -. المادة -35- ثانيا- تبدل كلمة (المستوردة بـ (الواردة - . ((تسريع التقاعد) مقترح اللجنة - يضاف بند جديد - سادسا - الى المادة - 12 - وتكون كما يلي :– -سادسا – يمنح الموظف الذي يطلب احالته الى التقاعد اذا كان قد اكمل (50)الخمسين سنة من عمره او كانت لديه خدمة تقاعدية لاتقل عن (20)عشرين سنة امتيازات الاتية استثناءاً من التشريعات ذات العلاقة على ان تحذف درجته الوظيفية ضمن مفردات ملاك دائرته -1-: قدم درجة وظيفة وتحسب خدمة لاغراض العلاوة والترفيع والتقاعد -2.احتساب الخدمة العسكرية لاغراض العلاوة والترفيع والتقاعد -3.قطعة ارض حسب مسقط الرأس.مقترح اللجنة – تعديل الاسباب الموجبة وتقرأ بالشكل الاتيالاسباب الموجبةبهدف اعداد موزانة واقعية مدارة على اساس التنمية والاستقرار الاقتصادي في ضوء تنبؤات معتدلة لاسعار النفط وحجم الانتاج والايرادات الضريبية والرسوم مع تحديد المبادئ التوجيهية لدرء المخاطر المتوقعة والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني ولضمان ادمة زخم المعركة والانتصارات ودعم قواتنا الامنية الباسلة بمختلف عناوينها لدحر فلول داعش الارهابية المهزومة ومعالجة ازمة النازحين الانسانية وتأمين الرواتب والاسلحة والغذاء والدواء والخدمات لابناء شعبنا.شرع هذا القانونالتوصيات-: ان نجاح الحكومة في تنفيذ برامجها ونشاطاتها التنموية يتحقق من خلال الالتزام بالمبادئ والمعايير الاساسية لشفافية الموازنة والافصاح عن اليات جمع وانفاق الاموال العامة في دوائر الدولة كافة والتقيد التام لوحدات الانفاق فيها بتقديم البيانات والمعلومات والوثائق والتقارير عن الانشطة المالية والادارية بطريقة منتظمة وفي الاوقات المحددة قانونا ونشرها على مواقعها الالكترونية بما يسهل للجهات كافة الاطلاع عليها وابداء ارائهم ومقترحاتهم لتفعيل مجال المشاركة في رسم السياسات العامة والاسهام في تشخيص المشاكل والمعوقات ووضع الحلول المناسبة لها وعلى الحكومة تكريم القيادات المالية لوحدات الانفاق الذين تفانوا وحافظوا على المال العام ، ومعاقبة ومساءلة من تهاون وقصروتسبب في هدر المال العام او بالغ في تقديرات موازنة دائرته وهذا يتأتى من خلال دور الرقابة المسبقة للمفتشين العموميين ولهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية في الاشتراك بالتخطيط للموازنات في كافة الدوائر قبل اقرارها ، ومن جملة التوصيات مايلي .1-:يكون حجم التصدير من 3 – 3,2 مليون برميل وبسعر لا يتجاوز 40 دولار تحسبا للطوارئ مثل سوء الظروف الجوية خلال السنة وانخفاض أسعار النفط . وملابسات الاتفاقات مع الإقليم .2. تحديد الأهداف التي من خلالها تم إعداد الموازنة على كافة المستويات(الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، الأمنية) وإعطاء الأولية للخدمات التي تمس حياة المواطنين .3. تخفيض نسبة العجز في الموازنة بحيث لا تتجاوز نسبته 7% وحسب قانون الإدارة المالية رقم 95 لسنة 2004 .4. على وزارة المالية إصدار تعليمات تنفيذ الموازنة بعد إصدارها بمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما .5. على الحكومة ومتابعة تنفيذ الموازنة وحركة الأموال وطريقة صرفها ومحاسبة المقصرين والمتجاوزين على المال العام .6. تلتزم الوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة والمحافظات والإقليم بتنفيذ قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته ويتحمل المخالف التبعات القانونية والإدارية) .7. تخصيص مبلغ مليار دولار لمعالجة مشاكل الزراعة والبنى التحتية والبيئة والمنافذ الحدودية ومشاريع تحليه المياه في محافظة البصرة والبدء بتنفيذ مشروع كبير لزراعة النخيل وصناعة التمور وتشغيل الشباب لزراعة 30 مليون نخلة تبدأ من البصرة وتنتهي في محافظة ديالى .8 . (مشروع زراعة (20) مليون شجرة الزيتون في محافظات الديوانية وذي قار وميسان والكوت وبابل وبغداد والمناطق المحيطة بها الذي تحتاج إلى تشجير وتحويلها لمناطق خضراء .9 . على الحكومة زيادة تخصيصات الموازنة الاستثمارية لوزارة الموارد المائية بشرط تخصص لادخال انظمة الري الحديثة والمتطورة

للاستفادة القصوى من المياه في الزراعة باسلوب متطور وعدم الهدر بهذه النعمة الالهية (الماء) .10 .تلتزم الدولة بدفع مستحقات الشركات والمقاولين التي تعاقدت معهم لتنفيذ المشاريع .11. تلتزم الدولة بدفع مستحقات الفلاحين .12. إعادة النظر بمنهجية الاستيراد وتتولى الوزارات المعنية والدوائر المتخصصة بإصدار تعليمات بشان البضائع التي بحاجة إلى استيرادها .وحجب البضائع التي من الممكن إنتاجها في داخل العراق مع منح الشركات الممولة ذاتيا حرية التصنيع بما يحتاجه السوق المحلية من السلع الاستهلاكية وعدم التقيد بالصناعات النمطية على ان تؤدي هذه الاجراءات الى زيادة الانتاجية وتحسين المركز المالي والاقتصادي لهذه الشركات .13. تقوم اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء باعداد خطة للتجارة الخارجية ويتولى كل من البنك المركزي العراقي ووزارة التجارة والجهات ذات العلاقة بمناقشتها وتوحيدها وتقديم التوصيات اللازمة بشانها الى مجلس الوزراء لغرض المصادقة عليها في شهر تموز من كل سنة .14.اعادة النظر بالية مزاد بيع العملة ،تتولى اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء بتشكيل لجنة كل من البنك المركزي العراقي ووزارات المالية والتجارة والنفط والتخطيط والصناعة والزراعة والجهات التي لها علاقة بالعملية الاستيرادية وضع التوصيات اللازمة لعرضها على مجلس الوزراء لغرض المصادقة عليها .15. اعادة النظر باستقطاعات الضريبية للموظفين على تشمل الراتب الكلي(الاسمي + المخصصات) مع اعفاء اصحاب الدخول المنخفضة بما يكفل عدم المساس بالحد الادنى اللازم للمعيشة .16إلزام دوائر الدولة كافة بتقديم بياناتها المالية الشهرية إلى وزارة المالية خلال العشرة أيام الأولى من الشهر اللاحق لغرض تدقيقها وتوحيدها مع حسابات الدولة .17. على مجلس الوزراء ربط الدوائر المالية في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات ومجالس المحافظات والإقليم إداريا بالجهات المرتبطة بها وفنيا بوزارة المالية ومن خلال نظام الكتروني لضمان المتابعة والاستقلالية والالتزام بالضوابط والتعليمات لوزارة المالية .18. تعد وزارة المالية بيانات مالية لوحدات الانفاق كافة خلال تسعون يوما وترفع الى مجلس الوزراء ومجلس النواب وديوان الرقابة المالية الاتحادي ويقوم الديون بتدقيقها ويرفع تقريرا الى كل من مجلس الوزراء ومجلس النواب ووزير المالية خلال 30 يوما موضحا المعوقات والحلول المناسبة .19. ترتبط وحدات الرقابية والتدقيق الداخلي العاملة في وحدات الانفاق كافة ادرايا بوزارة المالية وفنيا بديوان الرقابة المالية الاتحادي من اجل منحهم الاستقلالية التامة في اداء مهامهم التدقيقية والرقابية .20. على مجلس الوزراء اتخاذ القرار في المساهمة في صندوق البنك الآسيوي للبنى التحتية وتكليف وزارتي الماليةوالخارجية بتشكيل وفد تفاوضي .21 . على مجلس الوزراء انشاء صندوق سيادي للعراق يساهم في استقرار الموازنة في ظروف الازمات ويعالج العجز ويعطي مؤشرا عالميا ان العراق يحث الخطى باتجاه تحقيق نهضة اقتصادية وتنموية شاملة في مختلف القطاعات .22.تشريعقانون جديدللادارة المالية العامة والغاء قانون رقم (95) لسنة 2004 .23فصل الموازنة إلى موازنتين موازنة تشغيلية وموازنة استثمارية مع الحرص على أن تكون الموازنة هي موازنة برمج وليست موازنة بنود .24 . تشريع قانون جديد ينظم به الضرائب والرسوم يتناسب مع الوضع الحالي .25. تنفيذ قانون التعريفة الكمركية وتخصيص جزء من عوائد الرسوم الكمركية والضرائب في تأهيل المنافذ وتطوير الكوادر عن طريق الاستثمار .26 . إلزام الحكومة بإعداد جرد بكافة ممتلكاتها لاعادة النظر باقيام بدلات الايجار او بيع جزء من ممتلكات الدولة عن طريق برنامج وفق تشريعات تنظم بقانون .كما على الحكومة تحويل الدوائرالخدمية الى تمويل ذاتي وتكريم الدوائر التي تحقق ايرادات الى الخزينة العامة .27. جدولة الأولويات الاستثمارية على المشاريع القائمة والمشاريع المعوضة للاستيراد والتي لا يتطلب أعادة تأهيلها أنفاق مبالغ ضخمة بشرط أن تكون قادرة على تحقيق مردود اقتصادي ملحوظ .28. توسيع نطاق رسوم المستفيدين والتخلي عن نزعة الركوب المجاني بفرض رسوم على كافة المنافع والمصالح التي حققها الافراد والمؤسسات من املاك الدولة .29. تفعيل سطوة القانون ومحاربة الفساد وتعقب الفاسدين واستعادة الحقوق العامة والمال العام .30 . عملت شركات جولات التراخيص النفطية في ظروف امنية سياسية واقتصادية صعبة وحققت ميزانيات كبيرة بلغت اكثر من 750 مليار دولار ، لكن انخفاض أسعار النفط يتطلب منا اعادة النظر بهذه التراخيص كي تلائم المتغيرات الحالية والتركيز على الاستثمار في قطاع المصافي واعلان جولة تراخيص لبناء عشرة مصافي سعة 30 الف برميل .31.الايعاز الى ديوان الرقابة المالية بالتمعن في التفاصيل الدقيقة للإنفاق لضمان معرفة الحاجة الفعلية لانفاقات الحكومة للاعوام القادمة .32 . الإعلان عن السياسات التجارية والاقتصادية والصناعية والزراعية متزامنة مع أقرار الموازنة .33.على مجلس الوزراء اعلان جولات تراخيص في كافة القطاعات الاقتصادية واعتماد اسلوب جديد في تمويلها عبر طرح اسهم للمشاريع الاستراتيجية (ميناء الفاو ، الرخصة الرابعة للهاتف النقال، الانترنيت)للاكتتاب على المواطنين ليكون شريك اساسي .34.تقدم اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء تقريرا مفصلا عن موازنة النقد الاجنبي وخطة عرض النقد الوطني ويتولى كل من البنك المركزي ووزارتي المالية والنفطوالجهات ذات العلاقة مناقشتها وتوحيدها مع قانون الموازنة العامة وترفع الى مجلس الوزراء في شهر اب للمصادقة عليها .35أخيرا نطالب الحكومة بسرعة تشريعقانون جديد للإدارة المالية بدل قانون رقم 95 لسنة 2004 ليتماشى مع الوضع الاقتصادي الحرج الذي يمر به العراق. جواد البولاني رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-12-13

((((الخبر))))

اللجنة الفرعية المكلفة بمتابعة قرض البنك المركزي تعقد اجتماعا لبحث أليات توزيعه

ناقشت اللجنة النيابية الفرعية المكلفة بمتابعة ملف قرض البنك المركزي العراقي والمنبثقة من لجنة الأقتصاد والأستثمار في أجتماعها برئاسة النائب احمد سليم يوم السبت 2015/12/12 ، آليات توزيع مبلغ القرض المخصص من قبل البنك المركزي العراقي والتي اعتمدتها الحكومة مؤخرا. وبين رئيس اللجنة الفرعية النائب احمد سليم الكناني خلال الاجتماع أن الغرض من تشكيل اللجنة النيابية هو ممارسة الدور الرقابي على الدوائر المعنية وضمان تخصيص هذه الكتلة النقدية والبالغة 5 تريليون دينار للمشاريع الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. وأضاف الكناني أن اغلب الدول تلجأ لهذا النوع من التدخل المالي نتيجة ظهور مشاكل اقتصادية ومالية يعاني منها القطاع الخاص وحتى العام لتكون أشبه بالأداة التي تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد بدعم القطاع الصناعي والزراعي والإسكاني وبالتالي ستعمل على تحريك جميع القطاعات المالية والخدمية والتجارية وسوق العمل وغيرها. وشدد أعضاء اللجنة على ضرورة اعتماد معايير دقيقة لتوزيع التخصيص لكل محافظة عراقية وبخاصة المساحة وحجم السكان ونوع النشاط الذي تمتاز به المحافظة ، وكذلك تعزيز الدور الرقابي لضمان عدم ذهاب مبالغ نقدية لغير الإغراض المحددة لها وهي الاستثمار الفعلي داخل قطاع أنتاجي حقيقي.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-12-13

((((الخبر))))

اللجنة الفرعية المكلفة بمتابعة ملف شركات التمويل الذاتي تستضيف ممثلي هذه الشركات

استضافت اللجنة الفرعية المكلفة بمتابعة ملف شركات التمويل الذاتي والمنبثقة من لجنة الأقتصاد والأستثمار برئاسة النائب عبد الكريم النقيب يوم السبت 2015/12/12ممثلي شركات التمويل الذاتي لمناقشة توصيات اللجنة والمزمع التصويت عليها في مجلس النواب قريبا. واكد النائب عبد الكريم النقيب رئيس اللجنةفي بداية اللقاء ان مشكلة الشركات العامة العاملة ضمن نظام التمويل الذاتي والتي تعاني ومنذ العام 2003 ولغاية الان من مشاكل كثيرة عجزت الوزارات المسؤولة عنها وكذلك الحكومة عن ايجاد حل مناسب لها بسبب عدم اعتماد منهج تخطيطي رصين وضعف الإدارة واعتماد سياسات ترقيعية غير مجدية. وأضاف النقيب انااللجنة النيابية المشكلة بتاريخ 2015/5/7 عقدت سلسلة من الاجتماعات واللقاءات مع مسؤولي الحكومة التنفيذية ومستشارين ومدراء الشركات وتوصلت الى تقرير ختامي تضمن جملة من التوصيات تم رفعها الى رئاسة مجلس النواب تمهيدا لعرضها للتصويت لإكسابها صفة الإلزام. وأكد ان التوصيات تضمنت حلول نهائية كفيلة بإنهاء معاناة الشركات منها تحويل رواتب منتسبي الشركات البالغ عددها 157 شركة من نظام القروض المصرفية الى النظام المركزي وتخصيص المبالغ السنوية اللازمة، وكذلك منح امتيازات جيدة للراغبين بالتقاعد او التحول للعمل في القطاع الخاص لانهاء مشكلة الترهل ، بالنتيجة خلق شركات اكثر قدرة على جذب المستثمرين والنهوض بواقع الخاسرة وتشجيع الإنتاج المحلي المؤدي الى تطوير الاقتصاد العراقي.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-12-14

((((الخبر))))

لجنة الأقتصاد والأستثمار تناقش مواد وفقرات الموازنة

عقدت لجنة الأقتصاد والاستثمار أجتماعا يوم الاثنين 2015/12/14 برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة وحضور السيدات والسادة الاعضاء. وناقش المجتمعون مواد وفقرات مشروع قانون موازنة 2016 ومقترح عرض مشروع بناء ميناء الفاو الكبير للأستثمار. وكشف النائب البولاني خلال الاجتماع عن قيام اللجنة بعقد العديد من الاجتماعات واللقاءات مع خبراء واكاديميين ومسؤولين في الحكومة وقد توصلت الى طرح بعض التوصيات الخاصة بتفعيل الجانب الاستثماري في موازنة 2016 وايجاد موارد تمويل غير نفطية لتعزيز الموقف المالي للحكومة. واكد البولاني ان اللجنة ستعقد اجتماعا موسعا مع اللجنة المالية لغرض الاتفاق على النصوص التي يمكن تضمينها في الموازنة والتي من المؤمل التصويت عليها هذا الاسبوع. وتطرق الاجتماع الى عرض ميناء الفاو الكبير للأستثمار وفسح المجال لعموم المواطنين في المساهمة ببناءه بهدف تأمين تكاليف البناء وبشكل سريع نظرا لاهميته الاستراتيجية وحجم العوائد التي سيحققها فور البدء العمل به.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-12-15

((((الخبر))))

تنويه من لجنة الأقتصاد والأستثمار

تردد من خلال وسائل الأعلام المختلفة تصريحات بأسم اللجنة بدون ذكر أسم النائب الذي أدلى بهذا التصريح ، ولغرض ان تكون التصريحات الصادرة عن اللجنة تعبر عن وجهة نظر ورأي كافة الاعضاء ، نرجو اعتماد البيان الرسمي الاعلامي الصادر من سكرتارية اللجنة وبتوقيع رئيس اللجنة. مع التقدير لجنة الأقتصاد والأستثمار 15/12/2015

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-09-12

((((الخبر))))

لجنة الأقتصاد تستضيف وزير الصناعة والمعادن

استضافت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة يوم السبت 12/9/2015 وزير الصناعة والمعادن السيد محمد صاحب الدراجي والوفد المرافق له لبحث خطة الوزارة وسياستها الإصلاحية للمرحلة القادمة. واكد رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار في بداية الاستضافةأن الأوضاع التي يمر بها البلد حاليا وعلى الصعيدين الأمني والاقتصادي وتحديدا بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، انعكست سلباً على الواقع المعيشي للفرد العراقي، وما زاد من حدة المشكلة هو الإخفاق في بلوغ الأمن الغذائي والأمن الصناعي. وتابع البولاني أن السياسات الأخيرة للسلطة التنفيذية وأهمها تخصيص 6 مليار دولاركقروض للقطاعات الصناعية والزراعية والإسكانية، يتم منحها لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة وكبيرة سيكون لها اثر كبير في تحريك عجلة الاقتصاد واستيعاب إعداد كبيرة من الأيدي العاملة وبالتالي يمكن التخفيف من حدة بعض المشاكل التي يعاني منها بلدنا. وأكد البولاني أن العراق كان يعد من البلدان الرائدة في هذه الصناعات ، غير أن سياسات الأنظمة السابقة أثرت على نشاطه عبر تكبيل القطاع الخاص الذي كان يقود الحركة الصناعية التي الحقت بالقطاع العام الذي اخفق في تنميتها ، مشيرا إلى الجهود الحالية تسير باتجاه اعتماد سياسة جديدة تبدأ من استحداث صناعات إستراتيجية مثل البتروكيماويات والإنشائية والدوائية والغذائية، مما يقلل من نسب الاعتماد على الاستيراد التي تكلفنا سنويا مبالغ طائلة يمكن استغلالها محليا فيما لو توفرت لها البيئة المناسبة. من جهته كشف وزير الصناعة والمعادن محمد الدراجي عن وجود مافيات داخلية وخارجية وسياسيين تنفذ سياسات تتمحور حول الإبقاء على العراق متخلفا صناعيا وضرب الصناعة الوطنية لضمان بقاء اعتماد على الاستيراد الذي وصلت مبالغه لأكثر من 300 مليار دولار سنويإي ما يعادل 51% من عائدات العراق النفطية. وشدد الوزير ان هناك من في البلد ليست له الرغبة في تطوير الصناعة ، فضلا عن وجود جهات في الوزارة تعرقل عمل الاستثمار في قطاع الصناعة والمعادن. وبين الدراجي أن وزارته وضمن المشروع الإصلاحي شرعت بتنفيذ جملة إصلاحات من بينها إنهاء ظاهرة الترهل الذي تعاني منه شركات الوزارة أما عبر دمج التخصصات القريبة من بعضها أو مناقلة معاملها والاستفادة من إمكانيات الشركات أو أصولها مثل الأراضي والمنشآت وغير ذلك. وتابع الدراجي أن الهدف الأهم الذي نسعى لتحقيقه هو بلوغ العراق مرحلة البلد الصناعي، وخلق صناعات قادرة على تلبية الحاجة المحلية على الأقل، بالاستفادة من الخبرات الجيدة التي تمتلكها الشركات ، وأيضا باعتماد آليات الشراكة مع شركات عالمية رصينة أو عبر الاستثمار ، وهذا ما حدث مؤخرا بقطاع الصناعات البتر وكيماوية مع شركة شل حيث بلغ حجم الاستثمار ما يقرب من 10 مليار دولار، وكذلك صناعة السيارات والعديد من الانجازات التي ستكون بداية لانطلاقة موفقة مستقبلا. ودعا الدراجي الى ايجاد تشريعات تخفض سنة التقاعد للموظفين.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-10-18

((((الخبر))))

لجنة الأقتصاد والاستثمار تستضيف مدراء مصارف الزراعي والصناعي وصندوق الاسكان

استضافت اللجنة الفرعية المشرفة على متابعة آليات صرف القروض للمصارف القطاعية والمنبثقة عن لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية في أجتماعها يوم الاحد 2015/10/18 برئاسة النائب احمد سليم الكناني مدراء مصارف الصناعي والزراعي والإسكان ، لبحث آليات توزيع قرض البنك المركزي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة . وبين النائب الكناني خلال الاجتماع الذي عقد في مقر اللجنةان لجنة الاقتصاد والاستثمار تولي مبادرة قرض البنك المركزي للمصارف القطاعية والبالغ 5 تريليون دينار أهمية بالغة ، كونها جاءت بتوصية مباشرة من قبل اللجنة خلال انعقاد المؤتمر الدولي لقانون الاستثمار المنعقد في شهر شباط الماضي ، بعد أن لمسنا وجود حالة من الركود شملت عموم القطاعات الاقتصادية في البلد جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وجاءت موافقة البنك المركزي والحكومة العراقية بشكل سريع ، كواحدة من الحلول السريعة لتعظيم موارد العراق المالية عبر تنشيط القطاع الصناعي والزراعي والإسكاني وأي مشاريع أخرى يتبناها القطاع الخاص . وتابع رئيس اللجنة الفرعية أنالفوائد المتحققة من هذه المبادرة كثيرة وكبيرة بنفس الوقت ، فهناك سيولة نقدية تراكمت لدى البنك المركزي غير مستغلة بالشكل الأمثل ، وأيضا سيتم تنشيط القطاعات الصناعية والزراعية والإسكانية وبقية القطاعات التي ستقدم على القرض ، والاهم أن تنشيط هذه القطاعات سينعكس إيجابا على استيعاب إعداد كبيرة من الايدي العاملة وخلق فرص عمل إضافية كفيلة بتقليل نسب الفقر والبطالة والاستفادة من الخبرات داخل القطاع الخاص. وشدد السادة النواب اعضاء اللجنة على ضرورة أن تمنح هذه القروض لمشاريع فعلية للقضاء على ظاهرة الفساد في آليات التوزيع وأن استغلال القرض بشكل سلبي عبر توجيهها لأمور خارج الأهداف التي خصصت من اجلها . من جهتهم بين مدراء المصارف خلال استعراضهم للآليات التي تم إقرارها لتوزيع القروض أن اللجنة المركزية اعتمدت شروط يستحيل معها التحايل أو التلاعب أو الالتفاف على التعليمات ، فلا يمكن صرف أي مبلغ من دون وجود مشروع قائم على الأرض ووصل إلى نسب انجاز جيدة. وبينوا ان مصارفهم عانت طيلة الفترة الماضية من الركود نتيجة قلة رأس المال ومحدودية الأنشطة المصرفية ، وكانت بحاجة ماسة لهكذا دفعة من الأموال كي تمارس دورها الحقيقي والفعال ضمن الخارطة الاقتصادية للبلد ، مؤكدين أن مصارفهم باشرت باستحداث فروع جديدة ستشمل عموم محافظات العراق مع اعتماد آليات الكترونية أشبه بحكومة الكترونية ترتبط بها عموم الفروع وأيضا مع البنك المركزي وكذلك اللجنة المشرفة ، وذلك لتحقيق عدة فوائد بينها اختصار الوقت وتقليل الجهد والحد من أي الأخطاء التي قد تحدث إثناء اعتماد الطرق التقليدية .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-09-30

((((الخبر))))

لجنة الأقتصاد تناقش التعديل الثاني على قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006

استضافت لجنة الاقتصاد والاستثمار في أجتماعها برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة يوم الاربعاء 30/9/2015 رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤف الأعرجي، لمناقشة نصوص التعديل الثاني على قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006. واكد النائب البولاني في بداية الاجتماع أن نصوص التعديل الثاني على قانون الاستثمار العراقي جرى الانتهاء منها بشكل نهائي، بعد تضمينها فقرات عديدة واغلبها أتت بمفاهيم حديثة ستطبق لأول مرة على الساحة الاقتصادية العراقية ، والتي ستلبي مساعي تحقيق التنمية المحلية ، فضلا عن تلبية طموحات المستثمرين العراقيين والأجانب على حد سواء . وتابع البولاني أن الإضافات الأخيرة على القانون سيكون لها تأثير ايجابي كبير لصالح الاقتصاد العراقي والوزارات التي تعتمد حاليا على تخصيصات الموازنة بالدرجة الأساس، حيث ستفتح أمامها آفاق تمكنها من استثمار كامل لمواردها وطاقاتها وموجوداتها وحتى أراضيها في مشاريع استثمارية عبر التعاون مع القطاع الخاص الذي سيكون له الدور الأكبر في تحقيق التنمية . وأشار البولاني ان قطاعات وشرائح محلية ستستفيد من بنود القانون للتحرك نحو الاستثمار ومثال ذلك حق أصحاب الأراضي الزراعية بإقامة مشاريع صناعية ذات علاقة بالقطاع الزراعي، مثل صناعات تحويلية وتعليب وإنتاج أكياس وغيرها من المصانع التي ستنعش هذا القطاع وتدفع به للتطور بشكل سريع. من جهته أعرب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي الأعرجي ، عن أمله بان يتم إقرار القانون بأسرع وقت ممكن للاستفادة من بنوده في تفعيل الجانب الاستثماري الذي سيكون مفتاح الحل الأكثر فاعلية في تخفيف تبعات الأزمة اقتصادية التي يمر بها البلد حاليا، فضلا عن توفير بيئة أكثر آمانا وأكثر قدرة على جذب المستثمرين سواء أكانوا عراقيين أو عرب أو أجانب.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-08-05

((((الخبر))))

رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية يلتقي بمدير معمل اسمنت بابل

التقى رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية النائب جواد البولانيفي مقر اللجنة يوم الثلاثاء 2015/8/4 بمدير معمل الاسمنت في محافظة بابل والوفد المرافق له لمناقشة تنسيق جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية لدعم القطاع الصناعي الوطني عبر تفعيل قوانين حماية المنتج وحماية المستهلك. وقال رئيس اللجنة النائب جواد البولانيخلال اللقاء انالصناعات الانشائية وخصوصا الاسمنتية شرع بها العراق مطلع خمسينيات القرن الماضي، وهذا ما يجعلنا ملزمين بالحفاظ على هذا الارث الصناعي الذي كان حينها احد اهم ركائز الاقتصاد والعمل على تطويره بشكل مستمر. ودعا النائب البولاني الى الاستعانة بشركات عالمية رصينة متخصصة بتطوير المعامل الانتاجية وتحديثها لتواكب التطورات العالمية، وهذا ما يجعلها اكثر قدرة على التنافس في الاسواق المحلية وحتى العالميةمشيرا الى انمساهمة معاملنا الوطنية في سد حاجة الاسواق من الاسمنت سيزيد من عوائدها المالية والحفاظ على العملة الصعبة التي يمكن استغلالها في استثمارات صناعية اخرى. من جهته استعرض مدير اسمنت بابل اهم المعوقات التي تواجه شركته وخصوصا ارتفاع اقيام الوقود والطاقة الكهربائية وعدم التزام المؤسسات والوزارات بتعليمات مجلس الوزراء المتعلقة بالتعامل مع منتجات شركات وزارة الصناعة، خاصة وان هذه المنتجات حائزة على شهادة الجودة العالمية ومطابقة للمواصفات المحلية والدولية.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-08-05

((((الخبر))))

لجنة الأقتصاد تعقد أجتماعا موسعا لمناقشة تعديل قانون الأستثمار

أقامت لجنة الأقتصاد والاستثمار أجتماعا موسعا يوم الاربعاء 2015/8/5 لمناقشة تعديل قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ، بحضور رئيس هيئة الاستثمار ومدراء دوائر الاستثمار في الوزارات والهيئات المستقلة. وبين النائب جواد البولاني رئيس لجنة الاقتصاد والأستثمار في بداية الاجتماع ان اللجنة أرتأت ان تعقد هذا الاجتماع الموسع لمناقشة التعديل الثاني لقانون الاستثمار حيث وصل القانون الى مراحله الاخيرة واعداد المسودة النهائية للقانون قبل رفعه للتصويت. واضاف البولاني ان اللجنة ارادت اشراك دوائر الاستثمار في الوزارات والهيئات للاطلاع على ارائهم واحتياجاتهم في تعديل القانون. واكد البولاني على اهمية التعديلات الجديدة في مشروع القانون الذي سيكون عمود الارتكاز للاقتصاد العراقي للمرحلة المقبلة الذي يجب ان يبنى وفق اسس رصينة تعتمد على اقتصاد السوق. وشدد البولاني على ضرورة ان يكون للقطاع العام دور مميز في دعم موارد الدولة من الناحية الاقتصادية والمالية وتعظيم هذه الموارد، وعدم الاعتماد على الموازنة العامة في تخصيصاتها

والبحث عن سبل للحصول على موارد مالية، كما شدد على دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. وناقش المجتمعون التعديلات التي اجريت على القانون واهم المشاكل التي تواجهها الوزارات والهيئات المستقلة في مجال الأستثمار.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-08-12

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تناقش التعديلات على قانون الاستثمار العراقي

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة وبحضور اعضاء اللجنة اجتماعا يوم الاربعاء 2015/8/12 لمناقشة الملاحظات النهائية للتعديل الثاني على قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006.وقال رئيس اللجنة ان ملاحظات طرحت خلال الاجتماع الموسع الذي عقدته اللجنة وحضره ممثلي دوائر الاستثمار في الوزارات والهيئات الحكومية وايضا اجتماعات عدة مع القطاع الخاص.واوضح النائب البولاني انه تم التوصل الى نصوص قانونية من شانها تفعيل القطاع الاستثماري في الوزارات التي تعتمد بشكل رئيسي في تمويلها على الموازنة العامة ، مشيرا الى ان التعديلات ستكون ملبية لطموح القطاع الخاص المحلي والاجنبي. وبين رئيس اللجنة ان اغلب الوزارات العراقية ومنها وزارة الشباب والرياضة والصحة والتجارة والصناعة بالاضافة الى وزارتي الدفاع والمالية تمتلك قدرات وطاقات ومكانات عظيمة تمكنها من لعب دور فعال في التنمية الاقتصادية وتعظيم الحركة الاستثمارية فيما لو جرى توجيهها بالشكل الصحيح لاستغلال امكاناتها بشكل علمي.واشار الى ان هذا يعني تحويل هذه الطاقات من مجرد اصول وعقارات واراضي خاملة الى مراكز اقتصادية حيوية لتنشيط العجلة التنموية ورفد الموازنة العامة بايرادات جديدة تضاف لواردات النفط. ومن جانبهم استعرض السادة اعضاء اللجنة الدراسات التي تقدمت بها دوائر الاستثمار في الوزارات والتي تضمنت مشاريع لاستحداث صناعات استراتيجية يحتاجها البلد ولها علاقة بالامن الغذائي والصحي مما يستدعي تضمين قانون الاستثمار اطار قانوني يسمح لهذه الوزارات باستغلال اصولها في الاستثمار من خلال وضع اليات واضحة مع الهيئة الوطنية للاستثمار.وجرى الاتفاق على رفع قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 للتصويت النهائي خلال الفترة القليلة المقبلة نظرا لاهميته في هذه المرحلة الحرجة بعدان تم وضع اللمسات الاخيرة على القانون وذلك لاهميته في تدعيم حركة الاقتصاد العراقي وايضا باعتباره الحل الاكثر واقعية للازمة التي يعاني منها البلد حاليا بفعل تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية وما نجم عنه من ضغوط على الموازنة العامة. واشار رئيس اللجنة الى ان مسودة التعديلات استوفت كافة الشروط من قراءة اولى وثانية ومناقشات تخللتها جملة من المؤتمرات والندوات والاجتماعات مع جميع الجهات ذات العلاقة.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-09-07

((((الخبر))))

بيان لجنة الاقتصاد

رئيس لجنة الأقتصاد يعد مصادقة رئاسة الجمهورية على القرار (29) أنجازا اقتصاديا ووطنيا مهما في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية عَدَّ رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب جواد البولاني، مصادقة رئاسة الجمهورية على القرار (29) الصادر بموجبه قانون رقم (28) لسنة 2015 والخاص بالتعديل الخامس لقانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 ،والذي نص على (للشركة حق المشاركة مع الشركات العراقية والعربية والاجنبية الرصينة لتنفيذ اعمال ذات علاقة باهداف الشركة داخل العراق)، عده انجازا اقتصاديا ووطنيا مهما في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الحرجة التي يمر بها العراق حالياً . وقال النائب البولاني في تصريح صحفي اليوم الاثنين 2015/9/7 أن لجنة الاقتصاد والاستثمار وضعت القانون المذكور على رأس أولوياتها وبذلت جهود طويلة ومضنية كانت الغاية منها تشريع قانون من شانه خدمة شريحة واسعة من العراقيين العاملين ضمن قطاع الشركات العامة التي تعاني حاليا من مشاكل اقتصادية كثيرة ناجمة عن تكبيلها بقوانين وتعليمات وأنظمة تحد من صلاحياتها وتمنعها من استغلال كامل طاقاتها سواء البشرية أو الفنية وحتى ما تملك من موارد. وتابع البولاني أن الانجاز الأهم في النصوص المعدلة على القانون هو السماح للشركات العامة بحق المشاركة مع الشركات العراقية والعربية والأجنبية الرصينة لتنفيذ أعمال ذات علاقة بأهداف الشركة داخل العراق، مشيرا إلى أن هذا البند سيسمح للشركات بعقد شراكات مع شركات عراقية وعربية وأجنبية رصينة بمختلف التخصصات لتنفيذ مشاريع إستراتيجية أو إدخال تحديثات على مصانعها وخطوطها الإنتاجية والبدء بمرحلة الصناعة الحديثة القادرة على المنافسة في الأسواق المحلية وحتى التصدير.
واكد البولاني بان اللجنة تعكف حاليا على رفع جملة من المقترحات والتوصيات المتعلقة بحل مشكلة الشركات الممولة ذاتيا تمهيداً للتصويت عليها في مجلس النواب، مؤكدا ان التركيز حاليا هو بخلق موارد اضافية غير النفط على ان يكون للقطاع الخاص دور كبير في هذه التوجهات.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-08-31

((((الخبر))))

رئيس لجنة الأقتصاد يلتقي برئيس هيئة الأستثمار

ألتقى النائب جواد البولاني رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار يوم الأثنين 2015/8/31 برئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي ، بحضور عدد من السادة اعضاء اللجنة. وناقش اللقاء نصوص التعديل الثاني على قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 قبل عرضه للتصويت داخل مجلس النواب. وبين رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار خلال اللقاء ان اللجنة استضافت يوم أمس الأحد ممثلي الوزارات والهيئات العراقية المعنيين بأملاك الجهات المذكورة، بعد ان شخصت لجنة الاقتصاد والاستثماروجود نصوص قانونية تسير عليها اغلب الوزارات، تمنع من استغلال الأراضي والعقارات في الجانب الاستثماري. وتابع النائب البولاني أننا نعمل حاليا على تضمين قانون الاستثمار نصوص تسمح لهذه الجهات باستغلال مواردها والدخول إلى عالم الاستثمار وتحقيق موارد مالية تضاف إلى تخصيصاتها السنوية ويمكن الاستفادة من هذه الموارد لتحسين خدماتها أو التوسع الأفقي والعمودي وكل هذا سيصب أولا وأخيرا في صالح المواطن العراقي الذي لازال يعاني من سوء الخدمات الناجمة عن قلة التخصيصات. من جهته أوضح رئيس هيئة الاستثمار د. سامي رؤوف الاعرجي ان مسودة التعديل الثاني على القانون كتبت استنادا الى عاملين الاول هو محاولة تلافي المشاكل والمعوقات التي ظهرت أثناء تنفيذ القانون منذ دخوله حيز النفاذ ولغاية اليوم، وثانيا هو مواكبة التطورات العالمية ومحاولة خلق قانون قادر على التنافس مع قوانين المنطقة وحتى العالم لضمان جذب المستثمرين. وتقرر خلال الاجتماع الاتفاق على عدة نصوص من شانها زيادة حجم صلاحيات الوزارات العراقية باستثمار مقدراتها في الجانب الاستثماري، إضافة إلى تضمين مسودة القانون بعض الاليات المطبقة لاول مرة بينها التحكيم واتحاد المستثمرين وإنهاء مشكلة تمليك الأرض وطرق منحها للاستثمار .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-08-30

((((الخبر))))

لجنة الأقتصاد تعقد ندوة موسعة بشأن قانون الاستثمار

عقدت لجنة الأقتصاد وألاستثمار يوم الاحد 2015/8/30 ندوة موسعة ضمن سلسلة الندوات التي تقيمها اللجنة بشأن مشروع قانون الاستثمار ، بحضور رئيس واعضاء اللجنة ومدراء دوائر الاستثمار في وزارات الزراعة والدفاع والاعمار والاسكان والنفط. وافتتح االندوة النائب جواد البولاني رئيس اللجنةبكلمة اشار فيها الى الازمة المالية التي يعيشها العراق في ظل الانخفاض الحاد في اسعار النفطواعتماد الموازنة بشكل كامل على عائداته ، مؤكدا الحاجة الماسة الى ايجاد والبحث عن بدائل اخرى تساعد في دعم الموازنة العامة بعيدا عن القطاع النفطي. وشدد البولاني على موضوع الاستثمار بنوعيه الحكومي والخاص وضرورة تسهيل الاجراءات امام المستثمرين وخاصة في الجانب الذي يتعلق بالاجراءات الحكومية وتقليل الامور الروتينية ، داعيا الى عقد شراكة حقيقية مع القطاع الخاص وايلاءه اهمية كبيرة وخاصة في المشاريع الاستثمارية. وكرست الندوة لمناقشة موضوع تخصيص الاراضي الحكومية للمشاريع الاستثمارية واهم العقبات التي تواجه تحويلها الى اراضيمن اجل الاستثمار ، والاجراءات والقوانين التي تقف في طريق تحويلها الى اراضي استثمارية. كما ناقشت الندوة المواد والفقرات القانونية التي تعيق وتمنع تخصيص الاراضي الحكومية الى استثمارية ، وامكانية تعديل هذه القوانين في مجلس النواب عن طريق تشريعها او تعديلها.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-08-25

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تناقش إنهاء ملف الشركات الممولة ذاتيا

استضافت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسةالنائب عبد الكريم النقيب مقرر اللجنة وبحضور ممثلين عن عدد من لجان المجلس يوم الثلاثاء 2015/8/25، الدكتور عبد الحسين العنبكي مستشار رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ورئيس لجنة ملف الشركات الممولة ذاتيا. وجرت خلال الاستضافة مناقشة النتائج التي توصلت أليها اللجنة الحكومية المكلفة بإيجاد

حلول مناسبة للشركات الممولة ذاتيا. واشار السيد العنبكي أن هدف الدراسة التي أعدتها اللجنة هو جعل الشركات العامة وحدات اقتصادية تعمل وفق مبادئ اقتصادية ومعايير تجارية ووفق مبدأ (الربح والخسارة) وتتمتع منتجاتها بالتنافس على المستويينإالاقليمي والعالمي، وتساهم في نمو وتطور الاقتصاد الوطني باتجاه تنوعه وخلق فرص عمل واستخدام امثل للموارد. من جهته دعا النائب عبد الكريم النقيب إلى إمكانية تبني بعض الحلول الممكنة التطبيق على ارض الواقع وتبدأ من تصنيف الشركات إلى رابحة وخاسرة وإجراء تطويرات عليها وعرض أخرى للاستثمار المحلي والأجنبي وفق أساليب الشراكة في الإدارة أو الملكية، وأيضا تحويل جزء أخر الى شركات مساهمة بعد الأخذ بمنظومة الإصلاح الإداري ومعالجة الترهل وتحسين الإنتاجية لتصبح جاذبة للمستثمرين. وأكد النقيب أن اللجنة مستمرة بعقد اجتماعاتها ودعوة المعنيين بالسلطة التنفيذية والخبراء والمختصين بشؤون الصناعة وأيضا أجراء زيارات ميدانية إلى مقرات الشركات العامة للاستماع إلى أراء المعنيين فيها، وصولا إلى إعداد تقرير نهائي تدرج فيه مقترحات الحلول تمهيدا لعرضها على رئاسة مجلس النواب لإقرارها وإدخالها حيز التنفيذ.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-07-07

((((الخبر))))

رئيس لجنة الأقتصاد والأستثمار يلتقي برئيس الهيئة الوطنية للأستثمار

ألتقى النائب جواد البولاني رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار يوم الثلاثاء 2015/7/7 في مقر اللجنة برئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي والوفد المرافق له، بحضور عدد من السادة اعضاء اللجنة.وجرى خلال اللقاء مناقشة نصوص التعديل الثاني على قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006.وبين رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب جواد البولاني، ان الغاية من عقد اللقاءات مع المعنيين في السلطة التنفيذية وايضا خبراء الاستثمار في القطاع الخاص والاكاديميين والملحقين الاقتصاديين في سفارات دول عربية واجنبية، هو الخروج بقانون استثمار قادر على منافسة قوانين استثمارية لدول اخرى والسعي دوما للتميز عليها رغم خبرتها الطويلة بهذا المجال.وتابع البولاني ان، مسودة التعديل الثاني على قانون الاستثمار ستعرض للتصويت النهائي خلال الفترة المقبلة، وسيكون انجاز كبير من الناحية التشريعية للاقتصاد العراقي، مؤكدا ادخال جملة من التغييرات الجذرية على القانون والتي ستشكل عامل مهم في خلق بيئة استثمارية متميزة وتلبي طموح كل الاطرافمنجهته اوضح رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي رؤوف الاعرجي، ان مقترحات التعديل وضعت بعد مفاوضات عديدة اجرتها الهيئة مع المستثمرين المحليين والاجانب، باعتبارهم الطرف الاهم في عملية نجاح هذا القطاع وانعكاسه ايجابا على القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة والاسكان والسياحة والصحة وغيرها.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-08-01

((((الخبر))))

رئيس لجنة الأقتصاد يلتقي بمديرة اللجنة العليا للتخفيف من الفقر

ألتقى النائب جواد البولاني رئيس لجنة الأقتصاد والاستثمار يوم الأربعاء 2015/7/29 بمديرة اللجنة العليا للتخفيف من الفقر في العراق السيدة نجلاء علي مراد ، بحضور عدد من السادة اعضاء اللجنة.وأكد رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار خلال اللقاء ان الاوضاع التي يمر بها البلد حاليا على الصعيدين الامني والاقتصادي انعكست سلباً على الواقع المعيشي للفرد العراقي ، حيث اظهرت المؤشرات الاخيرة تنامي معدلات الفقر وتراجع اداء الجهات المعنية في تنفيذ برامجها التنموية من مشاريع وخدمات. وتابع النائب البولاني ان السياسات الاخيرة للسلطة التنفيذية واهمها تخصيص 6 مليار دولاركقروض للمصارف القطاعية الحكومية والمصارف الاهلية ، يتم منحها لانشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة سيكون لها اثر كبير في تحريك عجلة الاقتصاد واستيعاب اعداد كبيرة من الايدي العاملة وبالتالي التخفيف من حدة الفقر في البلد ، مؤكدا على ضرورة التركيز على تنفيذ برامج استراتيجية التخفيف من الفقر المعتمدة من قبل وزارة التخطيط والتي خصصت لها مبالغ جيدة لتنفيذ مشاريع في القطاع الاستثماري للنهوض بالواقع التربوي والصحي والبيئي والسكني في المحافظات الاكثر فقرامن جهتها اكدت السيدة نجلاء ان استراتيجية التخفيف من الفقر والتي بدات بشكل فعلي في العام 2012 حققت نتائج جيدة عبر تمكنها من تخفيف معدلات الفقر من 23% في العام 2007 الى دون 19% في العام 2013 ، بفضل اعداد بيانات دقيقة وخارطة بالمشاريع المراد تنفيذها ومدى تاثيرها على معدلات الفقر في المحافظة .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-08-02

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تستعد لعقد اجتماع موسع لانضاج تعديل قانون الاستثمار

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية برئاسة السيد جواد البولانيوحضور اعضاء اللجنة اليوم الاحد 2015/8/2 اجتماعا لمناقشة التعديلات النهائية على قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006.وبحث الاجتماع الذي عقد بمقر اللجنة التحضير لعقد اجتماع موسع في مقر مجلس النواب يوم الاربعاء المقبل لمسؤولي الدوائر الاستثمارية في جميع الوزارات والهيئات الحكومية فضلا عن مناقشة خطة عمل اللجنة للمرحلة المقبلة. وتناول المجتمعون اهم الفقرات المعدلة والخاصة باضافة مبدأ التحكيم الدولي والتمويل وحل مشكلة النافذة الواحدة وتفعيلها ليكون قابل للتطبيق عمليا ومناقشة ملكية الاراضي وتعديل نسب الفائدة على القروض الاستثمارية لتكون اكثر مقبولية للمستفيد الاخير ممثلا بالمواطن العراقي. من جهته اكد رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار السيد جواد البولانيخلال الاجتماع انالغاية من عقد الاجتماع الموسع مع مسؤولي الدوائر الاستثمارية في السلطة التنفيذية سيكون مكملا لسلسلة الاجتماعات والندوات والمؤتمر الاستثماري الاول الذي عقد في بغداد شباط الماضي ، حيث سيتم طرح اخر التعديلات على نصوص قانون الاستثمار العراقي وبيان مدى مواكبتها وتوجهات هذه الجهات للنهوض في الواقع الاستثماري فيها واستغلال كامل امكانياتها ومواردها المتاحة لتحقيق عوائد مالية اضافية لصالح الخزينة العامة.واضاف النائب البولاني انلجنة الاقتصاد والاستثمار حرصت على ان تلبي التعديلات النهائية توجهات مجلس النواب في تطوير القطاع الاستثماري والتنمية الاقتصادية والاهم من ذلك هو ايجاد تشريع قادر على تحقيق اكبر فائدة ممكنة للشعب العراقي .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-05-28

((((الخبر))))

رئيس لجنة الأقتصاد والأستثمار يلتقي بممثلين عن شركة شل النفطية

ألتقى النائب جواد البولاني رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار بحضور عدد من السادة الاعضاء يوم الاربعاء 2015/5/27 بممثلي شركة (شل) النفطية في مقر اللجنة ، لمناقشة المشاريع الاستثمارية النفطية التي ستقوم بها الشركة في عدد من المحافظات . واوضح السيد رئيس اللجنة ان اللقاء جاء مكملاً لاجتماعات جرت في الاردن وشارك بها ممثلين عن لجنة الاقتصاد والاستثمار بالتنسيق مع هيئة الاستثمار والتي كرست لدعم جميع مشاريع الاستثمار في العراق وليس قطاع النفط وحده، مشيرا الى ان الحكومة وضمن برنامجها الاستراتيجي ركزت على اهمية استثمار الموارد العراقية بالشكل الصحيح عبر خلق شراكات حقيقية وذات جدوى مع الشركات العالمية الرصينة. وتابع البولاني ان العراق يطمح لتطوير موارد اضافية غير النفط ، ومن المهم البدء بخطوة كبيرة ممثلة ببناء مشروع البتروكيمياويات في البصرة والذي سيؤمن مجمل احتياجات البلد من مواد كمياوية عدة ، ويبدا بالتصدير خلال اربع سنوات فقط من بدء عملية البناء لهذا المشروع . من جهته اوضح السيد علي الجنابي المدير التجاري لشركة شل في العراق ان ما يميز طبيعة نشاط شركة شل في العراق هو انها الشركة الوحيدة التي استثمرت في عدة مشاريع ولصالح قطاعات متعددة اخرها مشروع البتروكيمياويات(النبراس) في البصرة الذي سيؤمن ما يقرب من 1,5 مليون طن سنويا من عدة مواد غير منتجة في البلد بالشراكة مع وزارة الصناعة .وتابع الجنابي ان شركة شل مسؤولة عن تطوير عدة ابار نفطية في حقل مجنون وغرب القرنة ، وستبدا قريبا بالاستثمار في مجال المصافي العملاقة عبر تزويد الشركات بالتكنلوجيا والتراخيص ، مشيرا الى ان جميع هذه المشاريع ساعدت في نمو الصادرات النفطية واستغلت ايضا منتجات مصاحبة يتم هدرها سابقا ، مؤكدا على اهمية تشغيل الاف الايدي العاملة العراقية وبكافة الاختصاصات .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-05-31

((((الخبر))))

رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار يلتقي بوفدٍ من مجلس الاعمال العراقي

التقى النائب جواد البولاني رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار يوم السبت 2015/5/30 بوفد مجلس الاعمال الوطني العراقي برئاسة السيد داود عبد زاير .وابدى النائب البولاني دعمه الكامل للمساعي الرامية الى دعم القطاع الخاص العراقي بشكل عام ومجلس الاعمال بشكل خاص عبر اشراكه مع لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية بكافه الفعاليات المتعلقة بعقد المؤتمرات الاقتصادية والاستثمارية ، والاسهام بالاراء والافكار وتضمينها لمشاريع القوانين المهتمه بتطوير وتفعيل القطاع الخاص. ودعا رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار الى عقد مؤتمر موسع يحضره عددا من الوزراء ومحافظ البنك المركزي ويدعى له مدراء المصارف الاهلية وممثلين عن القطاع الخاص لمناقشة الية توزيع القرض الذي منحه البنك المركزي والبالغ 6 ترليون دينار ،

الى المصارف الاهلية والحكومية القطاعية ، والمخصصة لدعم مشاريع القطاع الخاص واعادة تنشيطه. من جهته اوضح رئيس مجلس الاعمال العراقي داود عبد زاير ، ان الغاية من تاسيس المجلس هو تنظيم انشطة رجال المال والاعمال وتوحيد جهودهم ضمن اطار النهوض بواقع القطاع الخاص بمختلف تخصصاته ، وايضا خلق بيئة امنة لاعادة رؤوس اموال المستثمرين العراقيين للداخل ودعوة المستثمرين العرب والاجانب . وتاسس مجلس الاعمال الوطني العراقي في العام 2009 ويضم شريحة واسعة من رجال المال والاعمال المتميزين في الساحة التجارية والصناعية والاقتصادية في العراق ، وتتركز مهامه على تنشيط القطاع الاستثماري والتنمية الاقتصادية والتنسيق مع رجال الاعمال العرب والاجانب وجذبهم للاستثمار في العراق.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-01-07

((((الخبر))))

تقرير لجنة الاقتصاد والاستثمار حول مشروع قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق لعام 2015

اولاً:- التحديات التي رافقت مشروع الموازنة1-استمرار وتنامي ظاهرتي الفساد المالي و الاداري .2-المحدد الامني الذي رافق الموازنة طول السنوات الماضية وضعف المقدرة والارادة في القضاء عليه3-سوق النفط وما طرأ عليه من متغيرات ذات اثار مباشرة على إعداد الموازنة وخلق ازمة عسرة الموارد وقصورها في تلبية متطلبات التغيير نحو الافضل, تأثرت العوائد النفطية بشدة الصدمة الحاصلة في تقلبات الاسعار وتحديدات كميات الانتاج والتصدير والتي تركت تأثيرها الواضح على ميزان المدفوعات وبالتالي الموازنة العامة , تعتبر العوائد النفطية المصدر الاول والرئيسي في الحصول على العملة الاجنبية للبلد وتلعب الدور المؤثر في توازن ميزان المدفوعات إلى جانب ما يستلم من قروض خارجية .. ومن هنا نقول أن الموازنة العامة تلعب الدور الاول والأساسي في بناء التوازن لمواجهة التحديات ولم يكن ذلك واضحا على مشروع موازنة 2015 حيث بنيت الموازنة على افتراضات والافتراض متفائلة في تحقيق العوائد النفطية غير مبالية بالتحديات الداخلية (الارهاب) والتحديات الخارجية (سوق النفط) وغير معتبرة لما كائن في الدول النفطية الاخرى وفي الاقل دول الجوار. حيث بنت تقديراتها في تحقق الموارد النفطيةعلى أساس (60) دولار / برميلوحجم تصدير (3,3) مليون برميل/ يوم4-ما أستجد من اعباء مالية جديدة ساهمت في رفع الخط البياني لحجم الانفاق الحكومي متأثراً بالإرهاب و مسسبابته لأثار سلبية على خطة التنمية وإعداد الموازنة الموجه تنمويا .5-ما زالت العوائد النفطية تتمتع بصفاتها في موازنة 2015 كونها الركيزة الاساسية لتمويل الموازنة حيث توضح ارقام الموازنة أنها تساهم ما نسبته (67,3%) في تمويل حجم الانفاق الذي اقرته الموازنة و انها تشكل (85%) من هيكل مكونات ايرادات الموازنة , وان هذا التغيير في نسبة التشكيل جاء بسبب ضغط الانفاق وليس تنوعا في الموارد أو تحسنا في طرق جباية الموارد , هذا ما عجزت عنه موازنة 2015 عن ايجاد انواع جديدة من الموارد

حيث ان هذه التقديرات متفائلة مما يتطلب اعادة النظر بهذا السعر في ضوء الاسعار المعلنه دولياً مع الاخذ بنظر الاعتبار الدولة المنتجة للنفط.6-عدم وجود بيانات وجداول تفصيلية خاصة بموازنة 2015 للوزارات.ثانياً- الصعوبات الاقتصادية .مازال الاقتصاد العراقي يعاني من صعوبات اقتصادية واختلالات لم تسعى موازنة 2015 من ملافاتها , ويمكن اجمالها بـ : ــ1-لا زال المبدأ الاقتصادي للسياسة الحكومة يسيطر عليها التخطيط المركزي بشكل واضح دون أن يحصل للممارسات اللامركزية دورا ذات شان بالقدر الذي تسعى الحكومة الى تحققه2-ضرورة النهوض بالقطاع الخاص من خلال التشريعات الملائمة دون الاخلال بحقوق الدولة ومحاربة الفساد وتقديم القروض الميسرة والهادفة لتنمية قطاع اقتصادي معين كتوجه تعتمده مرحلياتنامي الارتفاع في معدلات البطالة ـ يواجه العراق مشكلة الفقر والبطالة منذ سنوات طوال تمتد إلى التسعينيات .. ومن المؤشرات لنجاح السياسات الاقتصادية تكمن في مدى نجاحها في التقدم لمعالجة المشكلة وان يكون توفير فرص العمل من أولوياتها وفق سياقات متعددة منها : ـأ-التطبيق الحقيقي لعدالة توزيع فرص العمل ومحاسبة الخروج عنهب-الاهتمام بدعم القطاع الزراعي والصناعي والسياحي واعتماد سياسة التركيز على منتج زراعي محدد يكون ـ علامة زراعية ـ يختص بها العراق كانتاج زراعي متميزت-الاهتمام بقطاع السياحة وفق الاسس الحضارية المعاصرة والمتطورة وتشجيع الاستثمار باسلوب ادارة المرافق السياحية من قبل القطاع الخاصث- منح نسبة من الاستثمارات في قطاع الاسكان إلى القطاع الخاص تنفيذا وادارة لاحقة ثالثاً - القروض القائمة والمقترحةأـ اعباء القروض القائمة ... بلغ حجم اعباء القروض القائمة (تسديد أقساط + فوائد) في جانب النفقات لموازنة 2015 (3,7) ترليون دينار وتشكل نسبة (4,6%) من حجم الانفاق الجاري ... ندرج تفاصيلها أدناه : ـب ـ القروض المقترحة ... بلغت تقديراتها (22,4) ترليون في جانب الايرادات خصصت معظمها لتغطية العجز بصورة مطلقة دون ان ترسم الموازنة آلية استخدامها وتخصيصها لسد انفاق جاري استهلاكي أم انفاق استثماري تنموي .. وتساهم بنسبة (17,7%) في تمويل الموازنة العامة .. وتعتبر هذه النسبة عالية غير مرضية لما تحمله في طيات المستقبل من أعباء مثقلة لأجيال المستقبل وهنا نطلب من السياسة المالية أن تكون حذرة من الاستمرار بنهج سياسة الاقتراض كأحد وسائل تمويل الموازنة وسد عجزها .رابعاً - الانفاق الاستثماري1-لم يتم لحد الآن تحديد درجة الحرمان أو المحرومية بعد مضي أكثر من (8) سنوات على إعداد الموازنات المالية العامة للدولة ووضع التخصيصات لتنمية وتطوير المحافظات ، وعلى وزارة التخطيط حسم هذا الموضوع.2-بلغ حجم ما تم تخصيصه للأنفاق الاستثماري (45,2) ترليون دينار ويشكل (36%) من حجم الموازنة العامة وتقل هذه النسبة عما صارت اليه في موازنة 2013 أذ كانت (40%) وهذا يعتبر مؤشر على أن الانفاق الاستثماري قد تعامل بسياسة التقشف وضغط الانفاق كغيره من مفردات الموازنة , وهذا ما لا يقبل به فكر التنمية الاقتصادية ومن هذا الاجراء أعطى صفة للموازنة بأنها ضريبية غير تنموية .خامساً - شركات القطاع العام1-مشكلة الشركات العامة ذات النشاط الاقتصادي الهادف الى تحقيق الارباح والتي تعاني من نقص في مواردها الذاتية / لسد رواتب منتسبيها , كان من الاجدر على الموازنة أن تقر مبدأ تقييم هذا الحل كونه وضع منذ فترة تزيد عن اربع سنوات مضت . ونؤكد هنا على مجلس النواب أن يتولى بنفسه متابعة واقع هذه الشركات كونها تمثل اموال عامة .2-أن ما يرد للخزينة العامة من موارد عن حصتها في ارباح الشركات العامة بلغ (3,2) ترليون دينار وفق جدول (أ) الايرادات وجلها من ارباح الشركات النفطية والقليل جدا من الشركات الاخرى الانتاجية .. نؤكد لابد من معالجة حقيقية .سادساً - القطاع الخاص لم تمنح موازنة 2015 كغيرها من الموازنات للسنوات السابقة اهتماما بنهضة القطاع الخاص سوى تلك الفقرات البسيطة في نصوص احكام القانون .المادة / 15 التي تفتح باب الاستثمار مع القطاع الخاص من خلال المشاركة ولم تحدد نوع هذه المشاركة هل هي للادارة والامتلاك معا ام كلا منها على انفراد , اضافة الى انها خولت مجلس الوزراء بإصدار التعليمات دون ان تعتمد على الاجهزة الفنية المختصة في ادارات الدولة ... ونجد هنا اصرارا من الحكومة على نهج التخطيط والتنفيذ المركزي , ومن المآخذ على نص المادة القانونية هو سعيها في الحصول على الاستثناءات دون ان تبين ما نوع هذا الاستثناء وهنا نقف حذرين ومتسائلين تخوفا من أن يفتح ذلك بابا جديدة للفساد , ونقترح على البرلمان عدم التسرع في تشريع هكذا نصوص ما لم تستكمل صورها لآلية تنفيذها حتى لا ندم بعد ذلك.المادة / 31 والمشجعة بنقل الموظفين من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص , وقد ورد هذا النص في موازنة السنوات السابق ولم نلحظ له تأثر فكان على الموازنة ان تدرس مسببات عدم التأثير وتسعى لإيجاد محفزات اقوى تدفع الموظف بذاته لطلب الانتقال ... حيث ان هذا النص يخدم المؤسسات وليس الافراد.المادة / 36 تختص بدعم شراء المنتجات من الوزارات جاءت ضاربة لسياسة دعم القطاع الخاص الذي تنادي به كافة الجهات الاقتصادية والمالية وبعض السياسيين , وانها جاءت غير مدروسة من حيث امكانية الاستيعاب السوقي لها على ان يشمل هذا الدعم او الاستثناء مشاريع الخطة الاستثمارية.سابعاً ــ المقترحاتالسياسة النقدية :-1-على البنك المركزي معالجة الانكماش مثل ما عالج التضخم من خلال اقراض المصرف العقاري والاسكاني والزراعي والصناعي والتجاري وتطوير المبادرات التي تشجع القطاعات المختلفة وخاصة السكن الاقتصادي .2-يوصي البنك المركزي بأمكانية تنويع محفظته الاستثمارية بالاحتياط الاجنبي بما يمكن شراءه من سندات حكومية عراقية المصدرة الى الاسواق العالمية البالغة (2.7) مليار دولار بما يسهم بتخفيض الضغط على مدفوعات الدين بالعملة الاجنبية مما يولد ربح للبنك المركزي .3-تغيير آلية مزاد بيع العملة الاجنبية بما يمكن من تعظيم الحصيلة الكمركية عن طريق استيفاء المبالغ الكمركية بصورة تامينات مقدمة ويجري

التحاسب الضريبي بعد وصول البضاعة.4-يفرض عن ما لايقل 30 دينار عراقي عن كل دولار يباع ويخول مجلس الوزراء باصدار التعليمات اللازمة.5-تاسيس شركة عامة او مساهمة لضمان الودائع وظيفتها تشجيع المستثمر الوطني والاجنبي لتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني العراقي, ويتولى مجلس الوزراء وضع التعليمات والآلية الخاصة به.السياسة المالية /1-يعمل العراق على تاسيس صندوق الاستقرار (صندوق الثروة السيادية) لدعم الموازنة ويبدأ بنسبة 1% تدريجيا من الموازنات القادمة.2- الشروع فوراً باجراءات ومعالجات اصلاح اقتصادي استناداً الى المادة (25) من الدستور بكافة مؤسساتها الدولة وتشجيع الاستثمار 3-تشجيع الحكومة للتفاوض بترحيل الاقساط والقروض والفوائد لهذه السنة التي ترفد الحكومة (3733)مليار دولار.4-تفعيل قانون التعرفة الكمركية 5-ضرورة اعادة النظر في التخصيصات المالية لوزارات الدولة لالغاء الكثير من التخصيصات الغير ضرورية لغرض معالجة العجز او سده .6-تشجيع الحكومة على الابتعاد عن الاقتراض الخارجي وتشجيع الاقتراض الداخلي.6-تشكيل لجنة عليا للاصلاحات الاقتصادية والتخطيط بمشاركة كل المختصين .7-الادخار يشمل كافة الموظفين والعاملين في دوائر الدولة على مستوى الراتب والمخصصات تدريجيا يبدأ من 1% بما تقترحه الحكومة مما يجعل المساهمة ممن كافة الموظفين في دوائر الدولة.على ان يعفى اصحاب الدخل المنخفض استنادا الى الدستورالمادة (28) .8-نقترح على وزارة النفطزيادة صادراتها 200 الف برميل مقابل هذا الادخار مما يساعد على سد نسبة القطع للادخار.بالتنسيق والتعاون مع حكومة اقليم كردستان.9-اعادة النظر بالدرجات القيادية في الدولة والابقاء على الدرجات الضرورية .10-يخول مجلس الوزراء صلاحية تعديل جداول الرسوم والغرامات البلدية والاخرى على نحو يتناسب مع الوضع الاقتصادي على شكل نسب.الاستثمار والقطاع الخاص :1-إعادة هيكلة الهيئة الوطنية للإستثمار بحيث تكون قادرة فعلا على جذب الإستثمارات الأجنبية وتسهيل إقامة المشاريع, والشروع فورا بتعديل قانون الاستثمار.اقامة مؤتمرات خاصة بالاستثمار واشراك الدولة والقطاع الخاص والاساتذة الجامعيين ورجال الاعمال بكافة المحافظات لتشريع قانون الاستثمار.2-ازالة العوائق القانونية المتعلقة بملكية الاراضي بما يضمن سهولة تخصيصها للاستثمار ضمن فترة زمنية محددة .3-تشريع قانون خاص للتقاعد في القطاع الخاص او تفعيل قانون العمل والضمان الاجتماعي للقطاع الخاص.4-توسيع وتشجيع اللامركزية في مسالة الاستثمار ودراسة امكانية انشاء مناطق اقتصادية تشمل (صناعة وتجارة وسياحة وزراعة) على مستوى التنمية الاقتصادية .5-تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي وخاصة الدينية وتطويرها ورفدها بكافة المستلزمات المطلوبة.ملاحظات عامة عن الموازنةالمادة (1) الموازنة لم تقدم جداول حول المنح والقروض الممنوحة .المادة (2) تحدد المبالغ المتبقية لمشاريع الوزارات الاخرى بالاتفاق مع البنك الاسلامي للتنمية .المادة (2) ثالثاً- اعادة النظر في احكام المادة(ثالثاً) والمتعلق بتوزيع 18 ترليون بما يحقق الشفافية والاولويات .المادة(5) يجب اعلام مجلس النواب في حالة صرف اي مبلغ من احتياطي الطوارئ ضمن تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية السنوية.المادة (12) ثانياً- ماعدا الدرجات التخصصية التي تحتاجها الوزارة المادة (14) اعلام مجلس النواب عن كل حالة صرف سلف وخلال 90 يوم على وزير المالية جلب التسويات الخاصة للسلف ولا تقر التسويات الا بعد موافقة مجلس النواب.المادة (17) اضافة المصرف الصناعي وزيادة راس ماله اسوة بالمصارف الاخرى.المادة (17)(ثانياً)وبما يعزز دعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار استنادا الى المادة 26 من الدستور.المادة (17) (ثالثاً)تلغى نسبة الـ 4 % وعلى وزارة المالية اجراء تسويات مع المصارف والجهات ذات العلاقة.المادة(19) اعادة النظر في الوظائف القيادية الغير ضرورية للدولة كونها تكلف الدولة وتحملها اعباء مالية كبيرة.المادة (25)تحدد (5) مليار ضمن الموزانة الاستثمارية ويجب ان نعرف حجم القروض وما الفائدة منها وتخصص لسكن الفقراء والمدارس بعد تقديم خطة استثمارية لمجلس النواب والمصادقة عليها.المادة(26) الخزينة العامة سوف تتحمل ضررا نتيجة لجوء المقاولين الى المحاكم لمقاضاة الحكومة وهذا ما جرى سابقاً ويطالبون بتعويض عن فرق الاسعار.المادة (30) يخول مجلس الوزراء صلاحية تعديل جداول الرسوم والغرامات وتتم جباية كافة الرسوم بمساندة وزارة الداخلية والدفاع على جباية هذه الاجور.المادة (32) لا توجد بيانات تفصيلية حول المشاريع ولا توجد دراسة جدوى اقتصادية واضحة.المادة (33) استثناء السيارات التخصصية الانتاجية من الضرائب لتشجيع التنمية الاقتصادية .التوصيات/توصي لجنة الاقتصاد والاستثمار التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2015 مع الشروع فورا بالاصلاحات الاقتصادية الضرورية. جواد البولاني رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار 7/ 1 /2015

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-01-12

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تناقش التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة يوم الاحد 2015/1/11 اجتماعا ناقشت فيه التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وقررت اللجنة عقد مؤتمر موسع لغرض الوقوف على اهم المعوقات والمشاكل التي تعرقل عملية الاستثمار في العراق ومن جانب اخر اتفقت اللجنة على رفع مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي بين جمهورية العراق وجمهورية بلغاريا الى هيئة رئاسة المجلس للمصادقة عليه .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-01-12

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تستضيف وزير الصناعة والمعادن

ضيفت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب جواد البولاني يوم الاثنين 2015/1/12 السيد نصير العيساوي وزير الصناعة والمعادن.وجرى خلال اللقاء مناقشة تطوير عمل الوزارة وسبل الكفيلة برفع كفائة الصناعات العراقية فضلا عن تذليل العقبات التي تواجههم في تنفيذخطة عمل الوزارة.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-01-21

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تعقد موتمرها الدولي الاول برعاية رئيس مجلس النواب

تعقد لجنة الاقتصاد والاستثمار برعاية السيد رئيس مجلس النواب الدكتور1421 سليم الجبوريمؤتمرها الدولي الاول تحت شعار (قانون استثمار رصين يحقق اهداف التنمية ويلبي طموح المستثمر) يساهم في تحسين وتطوير البيئة الاستثمارية في العراق يومي 2015 / 2 /5-4 في فندق بابل ببغداد .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-01-21

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تستضيف رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار

ضيفت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية برئاسة النائب جواد البولاني يوم الاربعاء 2015/1/21 السيد سامي الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمارتم خلال الاجتماع مناقشة مشروع قانون التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وابرز المشاكل التي تواجههم والسبل الكفيلة لحلها.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2014-12-18

((((الخبر))))

النائب حارث الحارثي يزور دائرة صحة الكرخ ببغداد

زار النائب حارث الحارثي نائب رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار يوم الاثنين 2014/12/8 دائرة صحة الكرخ ببغداد للأطلاع على الواقع الصحي المقدم للمواطنين. وبحث النائب الحارثي خلال لقاءه مدير الدائرة مجريات العمل والخدمات الطبية والصحية المقدمة للمواطنين، فضلا عن بحث أمكانية توسيع أبنية المستشفيات لأستيعاب المرضى. من جهتها، بينت لجنة العقود في دائرة الصحة أن أغلب قطع الاراضي تعود ملكيتها لوزارات ترفض استأجرها او عرضها للأستثمار.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2014-11-29

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تستضيف عميد كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد

ضيفت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة يوم الخميس 2014/11/27 عميد كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد الدكتور عبد الجبار محمود فتاح والاستاذ محمود محمد داغر معاون العميد.وجرى خلال اللقاء مناقشة عدد من المواضيع اهمها وضع اطر عامة للسياسة الاقتصادية للعراق في المرحلة المقبلة وانشاء صندوق التحول الى القطاع الخاص.من جانب اخر اتفق الجانبان على عقد لقاءات شهرية لمناقشة الملفات الاقتصادية الخاصة بوزارات الصناعة والمعادن والتجارة والتخطيط فضلا عن الهيئة الوطنية للاستثمار وسوق العراق للوراق المالية وذلك بهدف معالجة المشاكل والمعوقات التي تعترض عملها وسبل ايجاج الحلول الناجعة لها لكي تستطيع النهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد والمساهمة الفاعلة لبناء اقتصاد عراقي قوي .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2014-12-01

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تصوت على نظامها الداخلي

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار اجتماعا برئاسة نائب رئيس اللجنة النائب حارث شنشل طليع يوم الاحد 2014/11/30 تم خلاله التصويت على النظام الداخلي للجنة الاقتصاد والاستثمار ورفع الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة العراقية مع حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت بشان الحماية والاستثمار للتصويت عليها.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2014-11-26

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تناقش تعديل نظامها الداخلي

اجتمعت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة وبحضور اعضاء اللجنة اليوم الاربعاء 2014/11/26 لمناقشة عدد من المواضيع ابرزها المقترحات الخاصة بتعديل النظام الداخلي لها بغية اقراره والتصويت عليه .من جانب اخر بحثت اللجنة الية اختيار المستشارين الذين لديهم خبرة وممارسة للعمل في لجنة الاقتصاد والاستثمار فضلا عن مناقشة قانون الاحصاء لغرض رفعه للقراءة الثانية ومشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية ارمينيا.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2014-11-17

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تناقش نظامها الداخلي

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب جواد البولاني الاحد 2014/11/16 اجتماع بحضور اعضاء اللجنةتم خلاله مناقشة عدد من المواضيع منها مناقشة النظام الداخلي واختيار اربع اعضاء من اللجنة لتعديله ومناقشة الية اختيار المستشارين للعمل في اللجنة وتم اختيار سبع اعضاء من اللجنة للمقابلة وترشيح الافضل منهم حسب الكفائه ومناقشة موضوع انشاء صندوق الثروة السياديةوتشكيل لجنةتتكون من ثلاث اعضاء لمتابعة اعلام اللجنةفضلا عن تقسيم اعضاء اللجنة الى لجان فرعية لمتابعة عمل الوزارات الخاصة بلجنة الاقتصادوالاستثمار كل عضو حسب اختصاصه .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2014-11-01

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تناقش الية عملها للمرحلة المقبلة

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية يوم الاربعاء2014/10/29 برئاسة اكبر الاعضاء اجتماعا ناقشت فيه الية عمل اللجنة للمرحلة المقبلة وسبل تفعيل دورها الرقابي والتشريعي.من جانب اخر قررت اللجنة رفع قانون تصديق قانون اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية بلغاريا الى هيأة رئاسة المجلس لدرجه على جدول اعمالها وعرضه على مجلس النواب للقراءة الاولى .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2014-11-12

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار ترفع الاتفاقيات مع الاردن والكويت لهياة الرئاسة لعرضها للقراءة الثانية

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية برئاسة رئيس السن النائب محمد عباس سلمانااليوم الاربعاء 2014/11/12اجتماعا بحضور السادة اعضاء اللجنة.تم خلال الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع منها توزيع السادة اعضاء اللجنة على الوزارات ضمن التخصص ومناقشة خطة عمل اللجنة للمرحلة المقبلة و مناقشة مشروع قانون تصديق اتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية لرفعها الى القراءة الثانية ومناقشة مشروع قانون تصديق اتفاقية حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت للتشجيع والحماية المتبادلة لغرض رفعها للقراءة الثانية فضلا عن مناقشة مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي بين جمهورية العراق وحكومة جمهورية بلغاريا لغرض رفعها الى القراءة الاولى.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2014-10-16

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تناقش خطة عملها

عقدت لجنة الاقتصاد ولاستثمار النيابية يوم الاربعاء 2014/10/15 اجتماعا برئاسة عضو اللجنة النائب جواد البولاني، وتم خلال الاجتماع مناقشة اعداد خطة اللجنة وستراتيجية عملها للمرحلة القادمة.من جانب اخر قررت اللجنة استضافة محافظ البنك المركزي في الاسبوع القادم لتوضيح بعض الامور التي تهم الاقتصاد العراقي فضلا عن التعاون بين اللجنة والبنك المركزي بما يخدم الشعب العراقي.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2014-10-21

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد تستضيف محافظ البنك المركزي

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار اجتماعا برئاسة النائب محمد عباس الموسوي (رئيس السن) يوم الاثنين 2014/10/20 بحضور السادة اعضاء اللجنة والسيد علي العلاقمحافظ البنك المركزي والوفد المرافق له.وجرى خلال الاجتماع مناقشة الاحتياط الفدرالي من العملة الصعبة وطبع واصدار العملة ومدى النزامهم باحكام قانون اللغات ،كذلك موضوع التحويل المالي وغسيل الاموال ومدى الدعم المقدم من البنك المركزي للبنوك الاهلية، فضلا عن مناقشة الودائع الحكومية.وتم الاتفاق على عقد ندوة موسعة لمصارف العراق وعقد اجتماع ثاني مع محافظ البنك المركزي في وقت لاحق .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2014-10-19

((((الخبر))))

لجنـــة الاقتصـــاد والاستثمـــار تناقش نظامها الداخلي ومشروع قانون أتفاقية التعاون بين العراق وأرمينيا

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار يوم الأحد 2014/10/19 أجتماعا برئاسة النائب محمد عباس رئيس السن لمناقشة النظام الداخلي للجنة.وناقش الاجتماع الذي حضره عدد من أعضاء اللجنة مشروع قانون أتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية ارمينيا لرفعه الى القراءة الثانية، فضلا عن مناقشة النظام الداخلي للجنة.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-03-01

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تلتقي رئيس هيئة الاوراق المالية

ألتقت لجنة الاقتصاد والاستثمار برأسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة وبحضور السادة اعضاء اللجنة اليوم الاحد 2015/3/1 رئيس هيئة الاوراق المالية والوفد المرافق له. وجرى خلال اللقاء الذي عقد بمقر اللجنة مناقشة تفعيل قانون هيئة الاوراق المالية وابرز المشاكل التي تعاني منها هيئة الاوراق المالية.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-02-25

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تناقش تعديل قانون الاستثمار

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار اجتماعا برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة وحضور اعضاءها يوم الاربعاء 2015/2/25 لمناقشة اخر التعديلات على قانون تعديل قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 لغرض رفعه الى هيئة الرئاسة لعرضه للقراءة الثانية.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-01-27

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تستضيف وزير التجارة

ضيفت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة يوم الاثنين 2015/1/26 السيد ملاس محمد عبد الكريم وزير التجارة.جرى خلال اللقاء مناقشة عدد من المواضيع منها خطة عمل الوزارة لعام 2015 وتجهيز المواطنين بمفردات البطاقة التموينية ومحاربة الفساد في الوزارة فضلا عن تطوير الاجراءات الرقابية واحتياجات النازحين ومبالغ الفلاحين التي بذمة الدولة.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-01-27

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تستضيف رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار

ضيفت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة يوم الثلاثاء 2015/1/27 السيد سامي الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار.وجرى خلال اللقاء مناقشة مشروع قانون التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 واهم المشاكل والمعوقات التيتواجه الاستثمار في العراق.من جانب اخر بحث الجانبان التحضيرات الجارية لعقد المؤتمر الاستثماري الدولي في بغداد يومي 4 - 5 /2/ 2015

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-01-25

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تستضيف وزير التخطيط

ضيفت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب جواد البولاني يوم الاحد 2015/1/25 السيد سلمان الجميلي وزير التخطيط .تم خلال اللقاء مناقشة خطة عمل الوزارة لعام 2015 وستراتيجة عملها للاعوام القادمة.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-01-26

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تستضيف مدير عام المصرف العراقي للتجارة

ضيفت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة يوم الاثنين 2015/1/26 السيدة حمدية محمود الجاف مدير عام المصرف العراقي للتجارة.وبحث الجانبان اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه عمل المصرف فضلا عن تطوير خطط التنمية للمساهمة في تنمية الاقتصاد العراقي.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-03-31

((((الخبر))))

لجنة الأقتصاد تناقش توصيات المؤتمر الدولي الاول للاستثمار

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار أجتماعا يوم الاربعاء 2015/3/31 برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة لدراسة التعديلات المرفوعة ضمن توصيات المؤتمر الدولي الاول للاستثمار المنعقد في بغداد للفترة من 4–2015/2/5 .واكدرئيس اللجنة خلال الاجتماعان ما جاء في نصوص قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006ورغم حداثتها ووصفت بانها الافضل على صعيد المنطقة، الا انها تبقى بحاجة الى تحديث وتعديل وتطوير وبشكل مستمر بهدف مواكبة التطورات التي تطرأ على السياسة الاستثمارية من جانب وتلبية طموحات المستثمرين من جانب اخر . وبحث الاجتماع اهم التعديلات التي سيتم طرحها للتصويت في مجلس النواب والتي ركزت على استحداث مركز للتحكيم الدولي في العراق وادخال فقرة المطور الرئيسي والثانوي للمشاريع الاستثمارية واستحداث اتحاد للمستثمرين يتمتع بخصوصية تميز المستثمر عن بقية الاتحادات العاملة في القطاع الاقتصادي . كما منحت التعديلات المزمع التصويت عليها امتيازات اضافية للمستثمر المحلي والاجنبي لتكون عامل جذب اضافي للبيئة الاستثمارية العراقية.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-04-01

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والأستثمار تستضيف رئيس وأعضاء اللجنة العليا للأستثمار في وزارة الصحة

ألتقى النائب جواد البولاني رئيس لجنة الأقتصاد والأستثمار يوم الاربعاء 2015/4/1 بالدكتور عصام نامق الوكيل الأقدم لوزارة الصحة ورئيس اللجنة العليا للأستثمار في الوزارة والوفد المرافق له، بحضور السيدات والسادة اعضاء اللجنة. وجرى خلال اللقاء مناقشة أهمية موضوع الأستثمار في القطاع الصحي للنهوض بهذا القطاع الحيوي وتقديم افضل الخدمات الصحية للمواطنين. وأكد السيد رئيس اللجنة في بداية اللقاء على ضرورة وجود أليات عمل في وزارة الصحة من اجل تقديم افضل الخدمات الصحية للمواطنين، منوها الى اهمية الاستثمار في هذا القطاع عن طريق بناء المستشفيات وفق الاستثمار وتشجيع المستثمرين للولوج في هذا المجال. وعرض السيد الوكيل الأقدم لوزارة الصحة شرحا عن المشاريع الصحية المنفذة عن طريق الأستثمار واهم المشاكل التي تقف في طريق الاستثمار في المجال الصحي، داعيا الى تقديم الدعم من قبل اللجنة بشأن اصدار وتعديل التشريعات اللازمة التي تخدم الاستثمار في المجال الصحي. وأتفق المجتمعون على عقد مؤتمر بهذا الخصوص ودعوة الشركات المختصة في هذا المجال وتشكيل لجنة فرعية تضم عدد من السادة النواب اعضاء اللجنة للتنسيق مع الوزارة لاجراء التحضيرات اللازمة للمؤتمر. وقرر رئيس واعضاء اللجنة استضافة نقباء الصيادلة والاطباء واطباء الاسنان لأستكمال موضوع الاستثمار معهم كونهم يشكلون حلقة مهمة في القطاع الصحي.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-04-02

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تناقش مقترحات لتعديل قانون الاستثمار

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار أجتماعا برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة يوم الخميس 2015/4/2 لمناقشة مقترحات التعديل على قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006. وقال النائب البولاني خلال الاجتماع أن اللجنة لم تكتفي بتوصيات اللجان المشاركة في المؤتمر الدولي الاول للاستثمار المنعقد في بغداد للفترة من 4_2015/2/5 بمشاركة ممثلين عن جهات معنية بالقطاع الاستثماري، بل جرى عقد جملة من الاستضافات لخبراء دوليين مختصين في خلق بيئة ملائمة للاستثمار والتحكيم الدولي ومعالجة ملفات الفساد، مبينا قرب رفع مقترحات لتعديل مشروع القانون بشكل نهائي للتصويت عليه. وتناول الاجتماع محاور عدة أهمها تضمين القانون موادا سيتم بموجبها منح المحافظات العراقية العديد من الصلاحيات والمهام التنفيذية لضمان وجود قوانين ملائمة تتعلق بقطاع الاستثمار الذي يتطلب السرعة وتجاوز الروتين.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-03-30

((((الخبر))))

لجنة الأقتصاد تستضيف رئيس هيئة الأتصالات

أستضافت لجنة الأقتصاد والأستثمار في أجتماعها يوم الاثنين 29/3/2015 برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة السيد صفاء الدين ربيع رئيس هيئة الاتصالات لمناقشة قانون الاتصالات. وناقش المجتمعون ضرورة الاسراع في تشريع القانون كونه سيعمل على فك التقاطع في الصلاحيات والمهام بين الجهات المعنية بقطاع الاتصالات الذي يشكل واردا مهما لمدخولات البلد بعد قطاع النفط. واكد رئيس اللجنة خلال الاجتماع على اهمية هذه الهيئة وخاصة في الجانب الاقتصادي نظرا لما تحققه من ايرادات لخزينة الدولة، مشيرا الى ان الاهتمام بتشريع القانون يشمل الجانب الاقتصادي والاداري كونه سيحدد صلاحيات كل جهة ويكفل انهاء التقاطعات في الصلاحيات مع مؤسسات اخرى. وشدد البولاني على اهمية تشريع القانون كونه ضمان لحق البلد في عوائد قطاع الاتصالات الذي قد يستغل بشكل سيء من قبل بعض الشركات التي باتت تحقق ارباحا خيالية دون ان يكون لها بالمقابل خدمة تلبي طموح الفرد العراقي. من جهته كشف رئيس الهيئةعن وجود عراقيل عديدة تعاني منها الهيئة واهمها موضوع حجز الترددات والتلكؤ بالايفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة الشركات والمؤسسات الاعلامية، مؤكدا وجود مساعي تبذلها الهيئة بالتعاون مع وزارة الاتصالات لاستعادةالمدارات التي كانت من حصة العراق قبل عقد التسعينيات، موضحا ان حجم الايرادات المالية التي حققتها الهيئة في 2013 تجاوزت 2،2مليار دولار.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-03-02

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تستضيف مدير عام تسجيل الشركات في وزارة التجارة

ضيفت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة اليوم الاثنين 2015/3/2 السيد مدير عام تسجيل الشركات في وزارة التجارة.وجرى خلال اللقاء مناقشة قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 فضلا عن المشاكل والمعوقات التي تعترض عملهم والسبل الكفيلة لحلها.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-03-01

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تستضيف مدير عام المصرف العراقي للتجارة

ضيفت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب جواد البولانيوحضور اعضاء اللجنة اليوم الاحد 2015/3/1 السيدة حمدية الجاف مدير عام المصرف العراقي للتجارة.وجرى خلال اللقاء توضيح ملابسات ما اشيع مؤخرا في بعض وسائل الاعلام حول تحويل مبلغ من المصرف العراقي للتجارة الى اقليم كردستان.من جانب اخر ناقشت اللجنة توصيات المؤتمر الدولي الاول الذي عقدته اللجنة في بغداد بداية العام الحالي .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-03-11

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تستضيف مدير عام المعارض العراقية بوزارة التجارة

ضيفت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة النائب جواد البولانيوحضور اعضاء اللجنة اليوم الاربعاء 2015/3/11 السيد كامل مخلف ضايع مدير عام شركة المعارض والخدمات العراقية.واكد النائب البولاني خلال اللقاء الذي عقد بمقر اللجنة في مجلس النواب استعداد اللجنة لمفاتحة الحكومة في تقديم التسهيلات التي تساهم في تعزيز عمل ودور الشركة في مجال التصدير والاستيراد لتنويع مصادر الاقتصاد العراقي.من جانبه استعرض السيد المدير العام عمل الشركة والمهام التي تقوم بها بأعتبارها نافذة العراق على العالم الخارجي من خلال المعارض داخل وخارج العراق،موكدا على اهمية دور لجنة الاقتصاد في دعم هذا التوجه للارتقاء بعملها خصوصا ان الاستيراد والتصدير يعاني كثيرا نتيجة البيروقراطية الشديدة والقوانين النافذة التي تحتاج الى تعديلات حتى تواكب التطور الحاصل في هذا المجال.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-03-15

((((الخبر))))

لجنة الأقتصاد والأستثمار تستضيف رئيس هيئة المسح الجيولوجي

استضافت لجنة الأقتصاد والأستثمار في أجتماعها برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة يوم الاحد 2015/3/15 الدكتور صفاء الدين فخري رئيس هيئة المسح الجيلوجي التابعة لوزارة الصناعة والمعادن.وجرت خلال الاستضافة مناقشة دور الهيئة والمهام الموكلة اليها، حيث قدم رئيس الهيئة شرحا عن هيكليتها واقسامها والدور والمهام الموكلة اليها، كذلك المشاكل والمعوقات التي تعانيها.كما تطرق الاجتماع الى اهمية الاستثمار في القطاعات الاخرى غير النفطية مثل السمنت والفوسفات والكبريت لأهميتها في دعم اقتصاد العراق بموارد اخرى غير النفط واستغلالها كمورد اضافي يدخل الى الموازنة العامة .وبحث الاجتماع امكانية تعاون المحافظات القريبة فيما بينها بأستثمار الموارد الطبيعية الموجودة في مناطقها عن طريق الشراكة وادارة المشاريع بشكل مشترك. من جانبه اكد رئيس اللجنة على اهمية دور الهيئة وما تقدمه من استشارات وخدمات لكل مؤسسات الدولة وتوجيه اقتصاد البلد على الطريق الصحيح، مقترحا تشكيل لجنة فرعية للتواصل مع الهيئة من اجل تطوير امكاناتها والوقوف على احتياجاتها ومتطلباتها.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-03-15

((((الخبر))))

لجنة الأقتصاد والأستثمار تستضيف الخبير والاقتصادي الدولي الدكتور علي الحديثي

استضافت لجنة الأقتصاد والأستثمار في أجتماعها برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة يومالاحد 2015/3/15 الخبير الدولي والاقتصادي في مجال الاستثمار الدكتور علي الحديثي لبحث تعديل قانون الاستثمار.وتناول الاجتماعشرح كيفية ايجاد ارضية مناسبة للأستثمار في العراق اذ قدم الدكتور الحديثي عرضا عن اسباب تأخر الأستثمار في العراق وأبتعاد المستثمرين عن سوق الاستثمار بسبب جملة من الاجراءات والعراقيل التي تقف في طريق انشاء مشاريع استثمارية.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-03-16

((((الخبر))))

لجنة الأقتصاد والأستثمار تستضيف الخبير والاقتصادي الدولي الدكتور علي الحديثي

استضافت لجنة الأقتصاد والأستثمار في أجتماعها برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة يوم الاثنين 2015/3/16 الخبير الدولي والاقتصادي في مجال الاستثمار الدكتور علي الحديثي.وجرى خلال الاجتماع مناقشة أهمية موضوع التحكيم في الاستثمار وانشاء مراكز للتحكيم في العراق ودخول العراق الى الاتفاقيات الخاصة بالتحكيم.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-04-15

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والأستثمار تناقش تعديلات قانون الاستثمار

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار أجتماعا برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة يوم الاربعاء 2015/4/15 لدراسة التعديلات المقترحة على قانون الاستثماررقم (13) لسنة 2006 والمرفوعة ضمن توصيات المؤتمر الدولي الاول للاستثمار المنعقد في بغداد للفترة من 4–2015/2/5.واوضح النائب جواد البولانيخلال الاجتماع ان اللجنة انهت مناقشة كافة نصوص قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وادخال النصوص المعدلة تمهيدا لرفعه للقراءة الثانية يوم الاثنين المقبل والمصادف 2015/4/20.واكد البولاني انالقانون سيخرج بصيغة تلبي طموح المستثمرين والقطاع الاستثماري لتكون منعطفا ايجابيا كبيرا لصالح الاقتصاد العراقي ، مشيرا الى استحداث مفاهيم جديدة في القانون تتعلق باستحداث المصرف الاستثماري واتحاد المستثمرين العراقيين ومركز التحكيم الدولي وتمويل المشاريع دعما للمستثمر، لتكون عامل مساعد في تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار الذي سيكون العامل الاهم في تعزيز وتنويع موارد البلد.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-04-06

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تستضيف وزير الموارد المائية

استضافت لجنة الاقتصاد والاستثمار يوم الاثنين 6/4/2015 برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة وبحضور السادة الاعضاء السيد محسن الشمري وزير الموارد المائية لبحث اهم المشاكل التي يعاني منها ملف المياهوامكانية ادخال الاستثمار في هذا القطاع. وبين رئيس اللجنة النائب جواد البولانيخلال الاستضافةان ملف المياه في العراق وكيفية ادارة هذا المورد الذي يعد حاليا العصب الرئيسي لاقتصاد البلدان وبوابة الاستثماريتطلب منا وقفة علمية تبدا من ترشيد استهلاك المياه سواء اكان على مستوى الفرد وايضا الحكومة التي هي مسؤولة عن ادارة المياه وتامينها على المدى القصير للزراعة والصناعة والطاقة وحتى الاستهلاك المائي البشري ، وعلى المدى البعيد عبر تامينه للاجيال القادمة لتحقيق ما يعرف بالامن المائي والغذائي

وغيرها . من جهته اكد وزير الموارد المائية محسن الشمري ان لدى وزارته ثلاثة قوانين اهمها ما يعرف بصندوق المياه الذي سيكون بداية لتنظيم استهلاكات المياه وادارة كل ما يتعلق بها بشكل مركزي وعبر وزارة الموارد المائية ، اضافة الى انه سيكون عامل من عوامل رفد الوزارة باموال تخصص للمشاريع الاروائية ، مشيرا الى بدء استراتيجية واتفاقية تحسين المناخ عن طريق زراعة 350 مليون شجرة التي ستعيد مناخ العراق الى ما قبل ظاهرة الاحتباس الحراري

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-04-06

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تبحث انهاء ملف الشركات الممولة ذاتيا

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار أجتماعا يوم الاحد 5/4/2015 برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة ، بحضور السادة الاعضاء والنائبة عن لجنة العمل والشؤون الاجتماعية هدى سجادلبحث ملف الشركات العامة الممولة ذاتيا والبالغ عددها 176 شركة ، فيما يتجاوز عدد موظفيها ال600 الف موظف ، فضلاعن استكمال مناقشات لتعديل قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006واكد رئيس اللجنة النائب جواد البولانيخلال الاجتماع انملف الشركات الممولة ذاتيا يعد من بين اكثر الملفات تعقيدامنذ عام 2004 ولغاية اليوم ، ويجب على الجهات المعنية العمل على ايجاد قرار موحد لحل المشاكل التي تعاني منها هذه الشركات وخاصة موضوع الرواتب وتهيئتها للخصخصة والاستثمار من قبل القطاع الخاص ، مشيرا الى ان البلد يتجه نحو تفعيل الصناعات التي تتناسب وقدراته وخبراته وتوافر المواد الاولية داخليا، مثل الصناعات الانشائية والنسيج والبتروكمياويات والجلود وغيرها. وتقرر تشكيل لجنة لدراسةهذا الموضوع مع الجهات ذات العلاقة ولجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء للخروج بحلول تلبي طموح موظفي هذه الشركات والجهات الراغبة باستثمارها.واستكملت وبحضور مختصين في الاستثمار للقطاع الخاص، مناقشة التعديل الثاني لقانون الاستثمارالذي سيتضمنادخال نصوص مقترحة من جميع الجهات المعنية وبخاصة المستثمرين .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-04-20

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تنهي القراءة الثانية لقانون الاستثمار

أنهت لجنة الاقتصاد والاستثمار في جلسة مجلس النواب ليوم الاثنين 2015/4/20القراءة الثانية للتعديل الثاني على قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006. وقال رئيس اللجنة النائب جواد البولانيفي مؤتمر صحفي عقب انتهاء الجلسةان التعديل الثاني للقانون المذكور تضمن خمسة فقرات رئيسية تتعلق بـالمطور والتحكيم والتمويل واستحداث مصرف لدعم المستثمر وتاسيس اتحاد المستثمرين العراقيين . واوضح البولاني ان جميع البنود والاضافات التي طرأت على قانون الاستثمار كانت ثمرة لجهود بذلتها لجنة الاقتصاد طيلة الاشهر الماضية والتي شهدت عقد عشرات اللقاءات مع خبراء ومختصين واكاديميين ومستثمرين محليين وعرب واجانب والمشاركة في ورش واجتماعات لمنظمات معنية بالاستثمار وسبل تطويره ، وتابعخلصنا الى جملة من التوصيات والمقترحات التي اخضعت لدراسات مطولة خلال فعاليات المؤتمر الدولي الاول للاستثمار المنعقد في بغداد للفترة من 4–2015/2/5برعاية مجلس النواب لنخرج بصيغة قانون جديد مواكب للتطورات الحاصلة في مجال الاستثمار وملبي لطموح جميع الاطراف . وباشرت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية باجراء التعديلات الاخيرة على القانون وفق المقترحات والملاحظات التي تقدم بها اعضاء مجلس النواب خلال جلسة القراءة تمهيدا لعرضه للتصويت خلال الفترة القادمة.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-04-22

((((الخبر))))

رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار يلتقي القائم بالاعمال الياباني

التقى النائب جواد البولاني رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار يوم الثلاثاء 2015/4/21 بالسيد كانسوكيه ناكاؤوكا القائم بأعمال السفارة اليابانية في بغداد .وتم خلال اللقاء الذي جرى في مقر اللجنة بالمجلس التأكيد على ضرورة الانفتاح على التجربة اليابانية في خصخصة القطاع العام وتحديدا الشركات الممولة مركزيا .وبين رئيس اللجنة النائب جواد البولانيان ما يميز طبيعة العلاقات العراقية ـ اليابانية هو الصورة الجميلة التي يحملها العراقيين تجاه اليابان والتي لم تتغير ملامحها عبر السنين وهوما يجعلنا متمسكين بطبيعة هذه العلاقة وتوسيعها خلال الفترة الراهنة للاستفادة من خبرات الطرف الاخر والذي سبق وان عاش ذات التجربة المؤلمة ممثلة بالحروب والازمات الاقتصادية .ودعا البولاني الى اهمية التركيز على مجال الاقتصاد وان تكون هناك مساعي حثيثة لعقد شراكات واتفاقيات واسعة مع الجانب الياباني في مجالات الاستثمار والطاقة وتوسيع حجم التبادل التجاري وحجم الاستثمارات والاستفادة من فرص النجاح الواسعة التي يوفرها السوق العراقي.من جانبه اوضح القائم بالاعمال الياباني بان اليابانسباقة دائمافي تقديم الدعم بكافة انواعه للشعب العراقي، مشيرا الى وجود قسم اقتصادي يعمل في السفارة مهمته زيادة حجم التعاون الاقتصادي مع بغداد اذ تقرر مؤخرا تسهيل اجراءات التاشيرة امام دخول رجال الاعمال والتجار والصناعيين العراقيين لغرض زيادة حجم التبادل التجاري وتوسيع حجم المشاركة في القطاعات الاقتصادية بين الجانبين.واتفق الجانبان في ختام اللقاء على اجراء زيارات متبادلة بين الجانبين لغرض دراسة التجربة اليابانية في مجال خصخصة الشركات الممولة ذاتيا، وامكانية عقد مؤتمر استثماري عراقي ـ ياباني في العاصمة بغداد لتكون بوابة لشراكات اقتصادية مستقبلية.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-05-07

((((الخبر))))

اللجنة المشتركة ترفع توصيات الى هيئة الرئاسة لحل مشكلة شركات التمويل الذاتي

قررت هيئة رئاسة مجلس النواب الموقرة وبجلستها رقم (35) والمنعقدة بتاريخ 2015/5/4 بتشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن لجان الاقتصاد والاستثمار والمالية والقانونية والعمل والشؤون الاجتماعية لايجاد حل لمشكلة شركات التمويل الذاتي .واصدرت اللجنة المشكلة قرارا يتضمن توصيات نهائية لحل مشكلة الشركات الممولة ذاتياوكما مبين في ادناه-1 -: على

الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تضمن قيام وزارة المالية والمصارف الحكومية والمؤسسات المختصة بدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي وبالسرعة الممكنة ,خاصة وان مجلس النواب سبق وناقل من الاقتراض الداخلي ما قيمته ترليون دينار لغرض سد رواتبهم في قانون الموازنة الاتحادية لسنة 2015 -2.دعوة وزارة المالية بالغاء القيود التي وضعتها على نقل الموظفين بين الوزارات في تعليمات تنفيذ قانون موازنة 2015-3.الزام الوزارات والهيئات والجهات الحكومية كافة باعطاء الاولوية لسد النقص الحاصل في هيكليتهم لموظفي شركات التمويل الذاتي وحسب الحاجة والاختصاص (من درجات الحذف والاستحداث) وتقوم اقسام الموارد البشرية في شركات التمويل الذاتي بالتنسيق مع مركز تنمية الاعمال في وزارة الصناعة بوضع الاليات المناسبة لحل المشاكل المتعلقة بالموظفين-4. دعوة الحكومة سحب الطعن الخاص بالمادة (49) فقرة (1,2,3) من قانون الموازنة الاتحادية لسنة 2015 -5.تستمر اللجان النيابية الاقتصاد والمالية والعمل والشؤون الاجتماعية والقانونية، بوضع الحلول والتوجيهات المناسبة بالاشتراك مع الجهات الحكومية المختصة بهذا الملف-6. تشكيل لجنة برلمانية من بين تلك اللجان لمتابعة تطبيق هذا القرار.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-05-19

((((الخبر))))

نائب رئيس لجنة الاقتصاد يلتقي مدير شركة اويل امكاز ماثتنوريك الروسية

ألتقى النائب حارث الحارثي نائب رئيس لجنة الأقتصاد والاستثمار بالسيد باليكاربوف الكساندر المدير المفوض لشركة (اويل امكاز ماثتنوريك) الروسية والوفد المرافق له يوم الثلاثاء 2015/5/19 في مقر اللجنة، بحضور عدد من السادة الاعضاء.وجرى خلال اللقاء بحثزيادة حجم التعاون العراقي - الروسي في مجال الاستثمار في القطاع النفطي، خاصة وان الشركات الروسية تتمتع بمقدرة تكنلوجية متطورة في مجال الاستخراج والتكرير، والاستفادة من القوانين التي تسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجال انشاء مشاريع التصفية والتي ستمكن البلد من تامين احتياجاته من كافة المشتقات ، والتحول لتصدير هذه المواد، وبما يؤمن عوائد اضافية للدخل القومي.من جهته اوضح المدير المفوض للشركة، ان شركته تتمتع بخبرات كبيرة اهلتها لتنفيذ العشرات من المشاريع لصالح الشركات النفطية العاملة في مناطق مختلفة من العالم، مشيرا الى ان هذه الخبرات والتكنلوجيا يمكن تسخيرها لخدمة العراق الذي سبق وان عملت الشركة فيه خلال العقود الماضية.واشار الكساندر الى وجود رغبة للاستثمار داخل العراق في مجال استغلال مصاحبات الاستخراج وتحويلها الى مواد ذات قيمة اقتصادية بدلا من حرقها وتاثيراتها على البيئة، وايضا نصب محطات تكرير صديقة للبيئة ونصب وحدات لعزل مادة الكبريت عن النفط.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-05-25

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار واللجنة المالية تعقدان اجتماعا مشتركا لدراسة التعديلات النهائية على قانون الاستثمار

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار واللجنة المالية اجتماعامشتركا يوم الاحد 24/5/2015 بحضور السيدات والسادة النواب اعضاء اللجنتين لدراسة التعديلات النهائية على قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 والمرفوعة ضمن توصيات المؤتمر الدولي الاول للاستثمار المنعقد في بغداد للفترة من 4–2015/2/5. وبين رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب جواد البولانيخلال الاجتماع انمشروع التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006قد قرأ القراءة الثانية يوم 2015/4/20 وتمت مناقشته في جلسة مجلس النواب ليوم 2015/4/28 ، وتم تضمين المسودة اراء ومقترحات السادة النواب وتوصيات التي خرج بها المؤتمر الدولي الاول للاستثمار ، ناهيك عن اراء عدد من الخبراء والمتخصين في مجال الاستثمار والتحكيم.واكد النائب البولاني ان القانون سيخرج بصيغة تلبي طموح المستثمرين والقطاع الاستثماري لتكون منعطفا ايجابيا كبيرا لصالح الاقتصاد العراقي ، مشيرا الى استحداث سبل داعمة مثل المصرف الاستثماريواتحاد المستثمرين العراقيين ومركز التحكيم الدولي ، لتكون عامل مساعد في خلق بيئة مناسبة للاستثمار الذي سيكون العامل الاهم فيتعزيز وتنويع موارد البلد.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-05-03

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تناقش تقارير اللجان الفرعية

عقدت لجنة الاقتصاد والاستثمار اجتماعا برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة يوم الاحد3/5/2015 ، بحضور السادة الاعضاء.وناقش المجتمعون التقارير المعدة من قبل اللجان الفرعية المشكلة داخل اللجنة والتقارير المعدة من قبل السادة النواب على اصل اللجان الفرعية المشكلة. كما تم مناقشة الزيارة التي قام بها نواب اللجنة الى مقر سفارة الامارات العربية المتحدة، وتقرير القطاع الصناعي ولقاء مدير الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي .واكد رئيس اللجنة جواد البولانيخلال الاجتماع ان الغرض من تشكيل اللجان المصغرة هو للتركيز على دراسة الملفات والقطاعات الداخلة ضمن مهام لجنة الاقتصاد والاستثمار والمتمثلة بقطاع التجارة والاستثمار والتخطيط والصناعة وما ستقدمه اللجان من دراسات بعد لقاء مسؤولي كل قطاع وعدد من الخبراء والمختصين سيكون ضمن جدول اعمال اللجنة خلال المرحلة المقبلة . وتابع البولانيوبشان تقرير لجنة الصناعة ان هذا القطاع المهم يعاني الكثير من المشاكل المتعلقة بامكانية اقامة صناعة وطنية متطورة من شانها اعادة التوازن لميزان التجارة العراقي الذي يميل وبنسبة 99% لصالح كفة الاستيراد بينما تشكل صادراتنا 1%، وهنا علينا التفكير بحل بديل ممثل بقانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي ستكون قادرة على استيعاب اعداد اكبر من الايدي العاملة وتحريك عجلة القطاعات الاخرى والاهم هو اضافة مورد اخر للدخل القومي . وبشان مشكلة الشركات الممولة ذاتيا اكد رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار، ان هناك عدة حلول مطروحة من قبل الجهات المعنية يمكن تطبيق الانسب منها خلال الفترة المقبلة، مع امكانية تشكيل هيئة وطنية مهمتها تنفيذ استراتيجية حل مشكلة هذه الشركات سواء عبر الخصخصة او الاستثمار او النهوض بواقعها وغيرها من الحلول.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-05-03

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تستضيف محافظ البنك المركزي

استضافت لجنة الاقتصاد والاستثمار يوم الاحد 3/5/2015 برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة وحضور السادة الاعضاء، السيد علي العلاقمحافظ البنك المركزي لبحث السياسة النقدية للبنك وسبل تشجيع القطاع الخاص. واكد رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار خلال الاجتماع ان من المهم في هذه المرحلة التي يعاني فيها البلد من ازمات مالية واقتصادية ان تعمل السياستين المالية والنقدية للنهوض بالواقع الاقتصادية الذي ينظر بعين الامل للاستثمار والقطاع الخاص. وتابع البولاني ان على المعنيين بالسياسة النقدية التحرك الان وبسرعة لاستثمار الكتلة النقدية المتوفرة وتوجيهها بالشكل الصحيح لدعم القطاع الخاص من شركات ومصارف قطاعية، وهنا ستعمل هذه السيولة كمحرك دافع للاستثمار الذي سيولد عوائد مالية اضافية ويزيد من الدخل القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي . من جهته اعلن محافظ البنك المركزي عن الانتهاء من وضع اللمسات الاخيرة لاصدار العملة الجديدة من فئة 50 الف دينار والتي من شانها تقليل حجم النقد المتداول.وتابع العلاق ان البنك المركزي شرع باكبر عملية اقراض للمصارف القطاعية والمصارف الاهلية واستثماره هذه الاموال في مشاريع استثمارية وايضا دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة والصناعة والاسكان وغيرها .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-04-29

((((الخبر))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار تستضيف امين بغداد

استضافت لجنة الاقتصاد والاستثمار في أجتماعها برئاسة النائب جواد البولاني رئيس اللجنة يوم الاربعاء 2015/4/29 السيدة ذكرى علوش امين بغداد لبحث تطوير الواقع الاستثماري في العاصمة بغداد. واشار رئيس اللجنة خلال اللقاء الى الخصوصية التي تمتاز بها مدينة بغداد كونها العاصمة ومركز الادارة ولانها المدينة الاكثر سكانا بين مدن العراق الاخرى رغم صغر مساحتها وهو ما يجعلنا ملزمين بالتعامل معها بشكل يليق باسمها وتاريخها. وتابع البولاني ان مدينة بغداد تحوي فرصاً استثمارية تعد الاكبر مقارنة بمدن العراق الاخرى ، وعملية استغلال هذه الفرص استثماريا يتطلب خلق بيئة جاذبة لو تحققت بالشكل الامثل سينعكس ذلك ايجابا على مستوى الخدمات والتطور والرفاهية للمواطن البغدادي بشكل خاص والعراق بشكل عام فبغداد هي الوجه المشرق الذي نطل من خلاله على العالم ، وهذا ما يجب ان تبدا به امانة بغداد ، وفيما لو تطلب الامر تشريعات جديدة فستاخذ لجنة الاقتصاد على عاتقها تلبية ذلك . من جهتها اكدت السيدة امين بغداد انها منذ تسنمها منصب

الامين شرعت بسلسلة اصلاحات واجراءات تطويرية بشكل تدريجي ، معلنة عن وجود العديد من المشاريع التي بعضها تحقق واخر قيد الانتهاء ومشاريع جديدة يتوقف تنفيذها على حجم التخصيصات السنوية للعاصمة.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2015-04-29

((((الخبر))))

رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار يلتقي بالسفير الكوري

ألتقى النائب جواد البولاني رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار بالسفير الكوري في بغداد السيد لي هو يول والوفد المرافق له يوم الاربعاء 2015/4/29 في مقر اللجنة .واكد السيد رئيس اللجنة خلال اللقاء ان الجميع متفق على اهمية الحضور الكوري في القطاع الاستثماري العراقي، عبر فوز الشركات الكورية بنسبة كبيرة من المشاريع الاستراتيجية وسط وجنوب العراق، اضافة الى تطور العلاقات التجارية بشكل تصاعدي، وسط مساعي من كلا الجانبين لتعزيز هذا التعاون خاصة في مجال الخبرات التكنلوجية والصناعة والخدمات والتنمية المستدامة . من جهته اكد السفير الكوري على ان شركات بلاده تنظر للسوق العراقية على انه سوق واعدة وقادرة على استيعاب استثمارات كبيرة، ومضمونة الربحية، ورغم الاوضاع الامنية غير مستقرة لكنها لم تقف عائقا امام دخول هذه الشركات والخوض في مجال الاستثمار بكافة قطاعاته.وحضر اللقاء عدد من السادة اعضاء اللجنة .

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2017-01-11

((((الخبر))))

لجنة الأقتصاد والأستثمار تناقش إقرار ثلاثة قوانين

عقدت لجنة الأقتصاد والأستثمار أجتماعا برئاسة النائب احمد سليم الكناني رئيس اللجنة ، يوم الأربعاء 2017/1/11 ، لمناقشة مشاريع القوانين المحالة إلى اللجنة لغرض أقرارها خلال الفترة المقبلة. وبين النائب الكناني خلال الاجتماعأن اللجنة ناقشت مشروع قانون اتحاد الغرف التجارية والذي أقر مؤخرا ، وكذلك مشروعي قانون تنظيم الوكالات التجارية وقانون الهيئة العراقية للاعتماد ، لغرض رفعها للتصويت خلال الفترة المقبلة. وتابع الكناني ان اللجنة عقدت خلال الفصل التشريعي السابق العديد من الاجتماعات بحضور عدد من مسؤولي الوزارات والدوائر المعنية وخبراء مختصين وممثلين عن القطاع لمناقشة كافة بنود القوانين المذكورة وإجراء تعديلات عليها أو إدراج إضافات بما يتلاءم والمتغيرات التي طرأت على عمل القطاعات المعنية. واكد أن اللجنة خاطبت ألامانة العامة لمجلس الوزراء وكذلك مجلس شورى الدولة لغرض الإسراع بإرسال جميع مشاريع القوانين التي تندرج ضمن تخصص اللجنة لغرض إقرارها بأسرع وقت لما لها من أهمية بالغة على نشاط الدولة الاقتصادي.

((((اسم اللجنة))))

لجنة الاقتصاد والاستثمار

((((التاريخ))))

2017-01-11

((((الخبر))))

لجنة الأقتصاد والأستثمار تناقش إقرار ثلاثة قوانين

عقدت لجنة الأقتصاد والأستثمار أجتماعا برئاسة النائب احمد سليم الكناني رئيس اللجنة ، يوم الأربعاء 2017/1/11 ، لمناقشة مشاريع القوانين المحالة إلى اللجنة لغرض أقرارها خلال الفترة المقبلة. وبين النائب الكناني خلال الاجتماعأن اللجنة ناقشت

مشروع قانون اتحاد الغرف التجارية والذي أقر مؤخرا ، وكذلك مشروعي قانون تنظيم الوكالات التجارية وقانون الهيئة العراقية للاعتماد ، لغرض رفعها للتصويت خلال الفترة المقبلة. وتابع الكناني ان اللجنة عقدت خلال الفصل التشريعي السابق العديد من الاجتماعات بحضور عدد من مسؤولي الوزارات والدوائر المعنية وخبراء مختصين وممثلين عن القطاع لمناقشة كافة بنود القوانين المذكورة وإجراء تعديلات عليها أو إدراج إضافات بما يتلاءم والمتغيرات التي طرأت على عمل القطاعات المعنية. واكد أن اللجنة خاطبت ألامانة العامة لمجلس الوزراء وكذلك مجلس شورى الدولة لغرض الإسراع بإرسال جميع مشاريع القوانين التي تندرج ضمن تخصص اللجنة لغرض إقرارها بأسرع وقت لما لها من أهمية بالغة على نشاط الدولة الاقتصادي.